

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع
الخميس 01 ديسمبر 2016

العدالة تفصل في قضية صفقة النقل الجامعي

الحبس ضد ثمانى إدارات بمديرية الخدمات الجامعية ببسكرة

المؤسسة المنافسة كان أقل بقيمة 11500 دج. ما يعني فوز طحكوت بالحصة الثانية.

وبما أن دفتر الشروط يعطي الخيار في المشاركة في حصة أو حصتين ومنحهما يكون منفردا، لكن عند التقييم ارتأت اللجنة التي كوّنها مدير الخدمات الجامعية جمع كلا الحصتين ومنحهما للمؤسسة طحكوت، رغم أن ذلك سيكلفها خسارة مبلغ 2.5 مليار في السنة، وخلال خمس سنوات ستتكد ما قيمته 12.5 مليارا.

وبالعودة إلى مجريات التحقيق، فإن هذه القضية عرفت عدة أطوار؛ حيث كانت البداية بطلب وكيل الجمهورية الإيداع للمتهمين، لكن قاضي التحقيق طبق الرقابة القضائية، في حين ألقت غرفة الاتهام الرقابة القضائية، ثم أحيل الملف على محكمة الجناح. وبعد تأجيل أربع مرات، صدرت الأحكام المذكورة مع أمر الإيداع في الجلسة.

ل. فكرون

غير مبررة للغير. هذه القضية أثارتها "الخبر" في حينها شهر نوفمبر من العام الماضي، حيث أثار إعلان منح صفقة النقل الجامعي بجامعة محمد خيضر لمؤسسة طحكوت وإقصاء مؤسسة أبناء عموري ضجة كبيرة؛ إذ فصلت المحكمة الإدارية لصالح هذه الأخيرة التي رفعت شكوى في الجزائي.

وتفيد المعطيات أن مديرية الخدمات الجامعية أعلنت مناقصة تتضمن حصتين تخص النقل الجامعي؛ الأولى داخل المدينة بتعداد 45 حافلة، والثانية شبه حضري إلى بلديات الولاية بتعداد 19 حافلة. وبعد فتح الأظرفة، تبين أن مؤسسة أبناء عموري قدمت العرض الأقل بقيمة 9500 دج لليوم الواحد في الحصة الخاصة بـ 45 حافلة، والمؤسسة المنافسة قدمت مبلغ 11500 دج. ما يعني فوز الأولى بالحصة. وفي الحصة الثانية الخاصة بـ 19 حافلة، كان عرض مؤسسة أبناء عموري في حدود 16000 دج لليوم الواحد، لكن عرض

● فصلت، أمس، محكمة الجناح ببسكرة، في قضية صفقة النقل الجامعي التي أثارت بين مؤسسة طحكوت ومؤسسة أبناء عموري، التي رفعت شكوى تتهم فيها إدارات من مديرية الخدمات الجامعية بالتواطؤ والتلاعب لفائدة خصمها.

وسلّطت هيئة المحكمة عقوبة 4 سنوات حبسا نافذا ضد مدير الخدمات الجامعية السابق، و1 مليون دج كغرامة مالية، و5 سنوات حبسا نافذا غيابيا ضد مدير الخدمات الجامعية بالأغواط، و3 سنوات سجنا نافذا و50 مليون كغرامة ضد 6 إدارات بالمديرية منهم مدراء إقامات والبراءة لموظف آخر.

واللافت أن المدانين صدر في حقهم أمر بالإيداع خلال الجلسة بما في ذلك المتهم الغائب الذي أُلقي عليه القبض بالأغواط، رغم أنه كان قد أجرى عملية جراحية معقدة. ووجهت لهم تهمة تتعلق بجنحة إبرام صفقة عمومية مخالفة للتشريع والتنظيم الجاري لها، لغرض إعطاء امتيازات

شراكة بين جامعة مستغانم مع المجمع الكوري "سامسونغ" تكوين الجامعيين في مجال الطاقة الكهربائية

● أبرمت جامعة مستغانم اتفاقية مع فرع المجمع الكوري الجنوبي لشركة "سامسونغ" للبناء والتكنولوجيا، اتفاقية تقضي بإنجاز محطة توليد الطاقة الكهربائية بشاطئ سونكتير شرق المدينة. الاتفاقية تتضمن تكوين طلبة العلوم والتكنولوجيا والأساتذة الباحثين في تخصصات ذات الصلة بمشروع محطة الطاقة الكهربائية، بطاقة تقارب 1.460 ميغاواط، أي ما يعادل نسبة 6 في المائة من الإنتاج الوطني. ووقع الاتفاقية كل من رئيس جامعة مستغانم الأستاذ مصطفى بلحاكم، وممثل مجمع "سامسونغ" ومدير مشروع انجاز المحطة بارك جوهون. وصرح رئيس جامعة مستغانم بالمناسبة أن الاتفاق المحدد بسنة واحدة

قابلة للتجديد، سيسمح بتكوين طلبة العلوم والتكنولوجيا والأساتذة الباحثين بإجراء التربصات التكوينية والميدانية على مستوى المحطة، والاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا الكورية خلال مراحل الانجاز، مع إمكانية توظيف خريجي الجامعة الأكفاء مستقبلا، أي سنة 2021، تاريخ دخول المحطة مجال الخدمة. من جهته، قال ممثل مجمع سامسونغ للبناء والتكنولوجيا بارك جوهونغ، إن الاتفاقية ستمكن من تكوين الطلبة الجامعيين، مع أمل إدماج الكفاءات منهم بمجمع سامسونغ الذي يضم العديد من الكفاءات الجزائرية التي تنجز مختلف المشاريع في عديد بلدان العالم. م.بغيل

طلبة الطب في الجزائر يكون البروفيسور حمودي



● بكى المئات من طلبة الطب عبر الوطن، البروفيسور سي صالح حمودي، أحد كبار أساتذة الطب في الجزائر، بعد أن صدمهم إعلان وفاته أمس الأول. ويعد البروفيسور حمودي من أقدم أساتذة الطب في مادة "التشريح"، وله مؤلفات عديدة لطلبة السنة أولى والثانية في هذه المادة التي تعد من أساسيات دراسة الطب. وقد درس الفقيه في العديد من كليات الطب عبر الوطن، واشتهر بدرسه بالخصوص في جامعة البليدة لعشرات السنوات.

القاضي أمر بإيداعهم خلال الجلسة

حبس 9 إطارات بالخدمات الجامعية في قضية تلاعب بصفقة النقل الجامعي بسكرة

حكما بمنح صفقة حافلات النقل الجامعي على مستوى أحياء مدينة بسكرة إلى مجمع الإخوة «عموري»، فيما استفاد منافسه من صفقة النقل الجامعي إلى البلديات المعنية، وهو ما وفر لخزينة الدولة أموالا بالملايير. وخلال التحقيق الذي قامت به مصالح الدرك الوطني، تم سماع أطراف القضية والمتهمين الذين يمثلون لجنة تقييم العروض، قبل تحويل ملف القضية على العدالة التي فصلت فيه بالأحكام المذكورة. **عمار.ل**

التي انطلقت بشكوى رفعها إلى العدالة رجل الأعمال «عموري» حول وقوع تجاوزات في صفقة حافلات النقل الجامعي، بعد تقديمه ملفا للمشاركة في المناقصة المعلنة قبل أكثر من سنة، حيث عادت صفقة تدعيم الخدمات الجامعية بحافلات نقل الطلبة داخل أحياء عاصمة الولاية والبلديات الأخرى المعنية إلى رجل الأعمال «طحكوت»، رغم تقديم منافسه عرضا أقل، إثرها أصدر القضاء الإداري في وقت سابق

سلطت، أول أمس، محكمة بسكرة، عقوبات الحبس بين 3 و5 سنوات في حق تسعة إطارات بالخدمات الجامعية بينهم مدير سابق للقطاع ومديرو إقامات، على خلفية متابعتهم في قضية منح امتيازات غير مبررة للغير فيما يخص قضية صفقة النقل الجامعي. وكان المتهمون في حالة إفراج بعد وضعهم تحت الرقابة القضائية، منذ قرابة تسعة أشهر، قبل أن يتم إيداعهم الحبس خلال الجلسة بأمر من القاضي. وعن حيثيات القضية

محمد عيسى يستنجد بالأساتذة الجامعيين

قررت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الاستنجد بالأساتذة الجامعيين من مختلف التخصصات لتنشيط ندوات وخطب داخل المساجد عبر ولايات الوطن، للتحسيس ضد مختلف الظواهر السلبية في المجتمع. ووضعت وزارة الشؤون الدينية برنامجا خاصا لتأطير العملية عبر جميع المساجد بالتنسيق مع مديري الشؤون الدينية والأئمة. وتأتي هذه المبادرة بعد تلك التي قام بها إطارات من المديرية العامة للأمن الوطني، بتنشيط ندوات أمام المصلين حول ظاهرة اختطاف الأطفال وأثرها على المجتمع.

طلبة المركز الجامعي عبد الله مرسل يواصلون إضرابهم في تيبازة

بمعاملته التعسفية للطلبة واستعماله للمحاباة والبيروقراطية، يضيف البيان، كما طرح الطلبة مشاكلًا بيداغوجية أخرى كجدول التوقيت غير المناسبة، فضلا عن عدم فتح قاعات للإنترنت في كل المعاهد ورفض فتح الملعب الجديد لأسباب غير واضحة وقلة حافلات نقل الطلبة، كما يضيف البيان أن 98 بالمائة من المقبولين من التحويلات الخارجية ينحدرون من ولاية المدية، ويشكو كذلك طلبة العلوم والتكنولوجيا من عدم توفر الأساتذة والمخابر الخاصة بالأعمال الموجهة.

شرقي.ز

المبالاة التي ينتهجها مسؤولو المركز الجامعي في حل المشاكل البيداغوجية التي يتخبطون فيها وانعدام سبل الحوار بينهم وبين الطلبة. وفي بيان وجهه مكتب الحركة الوطنية للطلبة الجزائريين إلى وزير التعليم العالي، الطاهر حجار، أين طرحوا فيه عديد الانشغالات من أهمها انعدام سبل الحوار بينهم وبين الإدارة، الأمر الذي حال من دون تفاقم الوضع وكثرة الصراعات بين إدارة المركز والطلبة والتنظيمات الطلابية، كما ندد الطلبة حسب ما جاء في البيان بسوء المعاملة من طرف مدير الدراسات البيداغوجية الذبن طالبوا بإقالته، حيث نددوا

واصل طلبة المركز الجامعي عبد الله مرسل في تيبازة، حركتهم الاحتجاجية وإضرابهم عن الدراسة لليوم الثالث على التوالي، حيث قاموا بشل جميع المعاهد قصد لفت انتباه المسؤولين للاستجابة لجملة المطالب التي رفعوها إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وإيجاد حلول فورية للمشاكل التي يتخبطون فيها منذ الموسم الماضي، وقد عاش المركز الجامعي منذ ثلاثة أيام الماضية على وقع انتفاضة وحركة احتجاجية كبيرة نظمها المئات من الطلبة، حيث قاموا بشل جميع المعاهد ودخلوا في إضراب عن الدراسة تنديدا لما وصفوه بعدم

طلبة يحتجون بسبب عديد النقائص البيداغوجية بجامعة سكيكدة

عارمة، كما طالبوا بإنهاء ما قالوا إنه سوء معاملة بعض أعوان الأمن للطلبة وكذا عدم حصول الطلبة على بطاقة الطالب المغناطيسية منذ 3 سنوات. وفي هذا الخصوص، أمر رئيس الجامعة في لقائه مع ممثلي الطلبة حضرته «النهار»، بضرورة حل جميع مشاكل الطلبة وأكد على أن أبوابه مفتوحة لكل الطلبة في كل الأوقات، وتمهد بتحسين ظروفهم البيداغوجية والتكفل التام، انطلاقا من مطلع سنة 2017. جمال بوالديس

على الخروج إلى حرم الجامعة والاحتجاج أمام صمت الإدارة على تنفيذ مطالبهم المشروعة، إلى جانب ضرورة تغيير البرنامج الأسبوعي للطلبة، والذي هو محل شكوى الطلبة والأساتذة لعدم اتزانهم وكذا سياسة العقاب غير المبررة لطلبة من خلال الإحالة على المجلس التأديبي لأدنى تصرف، إضافة إلى نقص أساتذة اللغة الفرنسية والإحصاء، مما اضطر الكلية لدمج الأفواج في فوج واحد في قاعات صغيرة، مما ولد فوضى

أقدم، في ساعة متأخرة من مساء أول أمس، التنظيم الطلابي التحالف من أجل التجديد الطلابي، على تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر لجنة الخدمات الجامعية وكلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية بجامعة سكيكدة، تنديدا بالأوضاع البيداغوجية التي تشوبها عدة مشاكل، حيث شارك في الوقفة أزيد من 300 طالب. ممثل عن الطلبة المحتجين المتولين لتنظيم الطلابي قال في تصريح لـ «النهار»، بأنهم أجبروا

طلبة تخصص الصيدلة يخرجون في مسيرة بتيزي وزو

بعد تنظيمهم لمسيرة وحركة احتجاجية، الأسبوع الفارط، على مستوى مديرية الصحة، خرج مجددا، صبيحة أمس، طلبة تخصص الصيدلة بجامعة مولود معمري بمدينة تيزي وزو، في مسيرة احتجاجية انطلقت من مقر جامعة مولود معمري مرورا بأبرز الشوارع الرئيسية ووصولاً إلى المدخل الرئيسي لمقر الولاية، أين نظموا تجمهرًا احتجاجيًا، حيث رفع الطلبة المحتجون العديد من اللافتات مرددين شعارات مترجمة لطلبتاتهم، وهي الحركة الاحتجاجية التي تدخل في إطار الإضراب الوطني لطلبة الصيدلة، حيث رفعوا عدة مطالب وانشغالات، مطالبين من الجهات الوصية بضرورة الاستجابة لها وتجسيدها على أرض الواقع. كاتيا.ع

تورطوا في صفقة عمومية مخالفة للتشريع إدانة مدير الخدمات الجامعية ومديري إقامات في بسكرة بالحبس

عالجت، أول أمس، محكمة الجناح ببسكرة، فضيحة تسيير على مستوى الخدمات الجامعية ببسكرة تورط فيها تسعة إطارات، يتقدمهم مدير الخدمات الجامعية وعدد من الإطارات العليا لمديرية الخدمات الجامعية وللإقامات الطلابية، لكل من لبشاش والإقامة الجامعية للإناث ببسكرة، عن تهم إبرام صفقة عمومية مخالفة للتشريع والتنظيم الجاري، بفرض إعطاء امتيازات غير مبررة.

مراد. ب

الخدمات الجامعية والإقامات الجامعية، بصفقة النقل الجامعي قبل بضعة أشهر حينما دخل رجل أعمال محلي بصفته مشاركا في الصفقة العمومية، أمام منافس آخر من الجزائر العاصمة واتهم الأول منافسه ومديرية الخدمات الجامعية بعدم تسيير الصفقة العمومية بالتشريع القانوني لها من أجل إزاحته بطريقة غير شرعية من الفوز بالصفقة، علما أن رجل الأعمال حينها تقدم أيضا بشكوى لدى المحكمة الإدارية واستطاع إبطال الصفقة وحكمت العدالة بإعادة صفقة النقل الجامعي طبقا للقوانين المنصوص عليها، في حين أخذت قضية تورط الأشخاص في تحريف مسار الصفقة المشار إليها، الطابع الجزائي.



مصلحة الصفقات بمديرية الخدمات الجامعية في القضية من البراءة من التورط في القضية. وتتعلق القضية المتورط فيها مديرو وإطارات بمديرية

سنتيم، فيما سلطت المحكمة عقوبة خمس سنوات حبسا نافذا و100 مليون غرامة، في حق مدير الإقامة الجامعية إناث "ع.ك"، بينما استفاد المتهم التاسع "س.ع"، رئيس

حيث أدانت المحكمة المسؤول الأول والمتهم الرئيسي في القضية المدير الولائي للخدمات الجامعية ب.ع، بأربع سنوات حبسا نافذا وغرامة مالية سلطتها عليه بـ 100 مليون سنتيم، وأحكام بالإدانة لكل من مدير الإقامة الجامعية 500 سرير بلبشاش المدعو "أ"، ومدير الإقامة الجامعية 1000 سرير الجديدة ص.م، ورئيس قسم المراقبة والتنسيق بمديرية الخدمات الجامعية "ع.ف"، وأيضا مستصرف إداري بمديرية الخدمات ومتصرف إداري ثان بنفس المديرية ومحاسب إداري رئيسي بالمديرية بثلاث سنوات حبسا نافذا وغرامة مالية بـ 50 مليون

طلبة التجارة والأمازيغية يحتجون بجامعة تيزي وزو

نظم طلبة قسمة العلوم التجارية والتسيير واللفة الامازيغية أمس بجامعة مولود معمري بتيزي وزو، حركة احتجاجية للتعبير عن غضبهم من تأخر انطلاق الدروس التطبيقية والموجهة للموسم الجامعي 2016-2017، إذ انطلقت قبل أسبوعين عملية تسجيل طلبة علوم التجارة، بعدما تم مداولة قوائم الناجحين في أكتوبر الفارط بعدما شهد القسم إضرابات طوال السنة الماضية، الأمر الذي أخر بكثير من التحاق الطلاب بقسمهم لهذه السنة، وهي نفس المشاكل البيروقراطية التي يعيشها قسم اللغة الامازيغية.

■ ح. حميد

طلبة الصيدلة بتيزي وزويخرجون في مسيرة سلمية

خرج، صبيحة أمس، طلبة الصيدلة المنضوون تحت لواء الاتحاد الوطني لطلبة الصيدلة في مسيرة سلمية بتيزي وزو جابت مختلف أرجاء المدينة، انطلاقاً من كلية الطب والصيدلة وصولاً إلى مقر الولاية. وهي الحركة الاحتجاجية الثانية خلال أسبوعين للاحتجاج على صمت الجهات الوصية إزاء أرضية مطالبهم التي سبق أن رفعوها في أكثر من مناسبة، وخلال مختلف الحركات الاحتجاجية التي نظموها، المتعلقة بإدراج تخصصات جديدة وتوفير مناصب شغل بعد التخرج في ميدان الصيدلة، وتقليص عدد الأماكن البيداغوجية لدراسة طب الصيدلة تماشياً مع سوق العمل. إلى جانب فتح مناصب عمل للصيادلة في صيدليات المؤسسات الاستشفائية. كما طالبوا بضرورة التطبيق الحرفي للنصوص القانونية وتنصيب لجان مختصة في الصيدلة يسيرها صيادلة، والتقاعد بعد 32 سنة خبرة في ميدان الصيدلة. ■ م. ف

تحديد شروط إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين في التعليم العالي

تم تحديد شروط تسليم
رخصة إنشاء مؤسسة
خاصة للتكوين العالي
تضمن تكوينات في
جميع التخصصات
بإستثناء العلوم الطبية،
وهذا بموجب قرار
وإزاري صدر في الجريدة
الرسمية لعدد 67
المؤرخ في 13 نوفمبر
2016.

وينص القرار المحدد
لدهتر شروط تسليم
رخصة إنشاء مؤسسة
خاصة للتكوين العالي
وسيرها، أن هذا التسليم
يتم على مرحلتين:
الأولى تتعلق بتسليم
رخصة مؤقتة بعد
استيفاء الشروط
المذكورة، والثانية
تتعلق برخصة نهائية
بناء على تقرير تقييمي
ومراقبة لفترة التكوين
المعني.
وتنص المادة الخامسة
من هذا القرار على أنه
"لا تسلم رخصة إنشاء
مؤسسة خاصة للتكوين
العالي إلا للمؤسسة الأم،
كما يتعين على ملحقاتها
و/أو فروعها الحصول
على رخصة الإنشاء
وفق الأشكال والشروط
نفسها".

وينص القرار أيضا على
أن إنشاء مؤسسة خاصة
أجنبية للتكوين العالي
"يخضع إلى اتفاق ثنائي
يصدق عليه بين
الحكومة الجزائرية
وحكومة البلد المعني".
وفيما يخص إجراءات
وشروط تسليم
الرخصة، يتم إنشاء
لجنة وزارية تكلف
بدراسة طلبات رخصة
إنشاء مؤسسة خاصة
للتكوين العالي بحيث
تفصل في أجل لا
يتعدى الثلاثة أشهر
التي تلي تاريخ تسليم
وصل الإيداع.
ونصت المادة 35 من هذا
القرار على أن المؤسسة
الخاصة "تضمن
تكوينات عليا في الطور
الأول (ليسانس) والطور
الثاني (ماستر) في
جميع ميادين التكوين
بإستثناء العلوم
الطبية".

واشترط هذا القرار أن
تكون البرامج
البيداغوجية في
المؤسسات الخاصة
"متطابقة مع النموذج
الذي أعدته وزارة
التعليم العالي والبحث
العلمي، مع مراعاة
محتويات البرامج والقيم
الوطنية ورموز الدولة
كما هي محددة في
الدستور".

كما لا ينبغي أن "تؤثر
محتويات البرامج بأي
حال من الأحوال على
الوحدة الوطنية والأمن
والدفاع الوطنيين". وقد
أعطى هذا القرار
"الأولوية في التوظيف
للموارد البشرية
الجزائرية، مع ضمان
لهم دورات تكوينية
وتجديد معارفهم
وتحسين مستواهم".
وفيما يخص مراقبة
المؤسسات الخاصة
بالتكوين العالي، فإنها
"تخضع للمراقبة
الإدارية والبيداغوجية
لوزير التعليم العالي".
ب.ح

بسبب قرار غلق إحدى البوابات لدخول سياراتهم أساتذة جامعة المسيلة مستاءون من مديرية الخدمات الجامعية

عبرت نقابة المجلس الوطني
لأساتذة التعليم العالي بجامعة محمد
بوضياف بالمسيلة في بيان تسلمت
"الصوت الآخر" نسخة منه، عن أسفها
لتصرفات وسلوك إدارة الخدمات
الجامعية بالمسيلة حين منعت
سيارات أساتذة الجامعة من الدخول
عبر إحدى البوابات بين حرم القطب
الجامعي وسور مصالح الخدمات
وبشكل مفاجئ ودون سابق إنذار =.
القرار هذا وحسب البيان ذاته أثار
غضب الأساتذة ومستخدمي الجامعة
وجعلهم يهددون بتصعيد احتجاجهم
إلا أنهم وكنقابة. يضيف البيان. تؤمن
بأسلوب الحوار تدخلوا قصد تهدئة
الأمر بين الأساتذة ومديرية الخدمات
الجامعية ومنها فهم أسباب هذا الغلق
وإيجاد حل لهذه المشكلة، إلا أنهم
تفاجأوا برفض المديرية استلام
مراسلة النقابة، كما رفضت استقبال
ممثلها للحديث معهم وهو ما يجعلهم
يحملون المسؤولية للجميع خاصة
أنهم اتصلوا بإدارة الجامعة وأخبروها
بكل التفاصيل، ليسجلوا في الأخير
استياءهم الشديد من الطريقة التي
تعاملت بها المديرية معهم وعدم
تقديرها لعواقب الأمور. س.ح

أبدوا تمسكهم بمطالبهم

طلبة الصيدلة يصعدون من إضرابهم ويعتصمون خارج كليتهم بالبلدية

مندوبون عن الطلبة المضربين لـ "الصوت الآخر"، أنهم متمسكون بأرضية مطالبهم وأن اعتصامهم لنهار أمس، جاء للتأكيد على أنهم لن يتوقفوا عن المطالبة بحقوقهم والضغط على الإدارة الوصية المسؤولة، للاستجابة لمطالبهم المشروعة، ليعودوا بالتذكير إلى أن أهم مطلب الذي يتعلق بالتوظيف المباشر من جهة وتخصيص مناصب توظيف لهم بعد نهاية تكوينهم الأكاديمي، وإلغاء تحويل بعض المناصب على تخصصات الطب. وشارك في الاعتصام طلبة تخرجوا في السنوات السابقة، ما يزالوا يعانون من البطالة، ليضيف بيان المضربين، أن نهاية التكوين تعني في أيامنا بطالة مقننة غير مدفوعة الأجر. الإدارة الوصية للصحة والسكان، استقبلت ممثلين مندوبين عن الطلبة، وتسلمت نسخة من مطالبهم، وتعددت برفع انشغال الطلبة على الجهة الوصية المسؤولة، رغم أن موضوع التوظيف، يعني بالدرجة الأولى مصالح الوظيف العمومي.

وتجدر الإشارة في سياق الحدث، إلى أن كليات وأقسام أخرى بجامعة سعد دحلب، عرفت وتعرف موجة من الاحتجاجات، مثل ما حدث مع طلبة ماستر هندسة مدنية، وبيولوجيا وبيطرة، فضلا عن حركات احتجاجية أخرى شهدتها بعض الإقامات الجامعية، تنديدا ومطالبة من الطلبة المحتجين، بتحسين أوضاع إقامتهم بتلك الأحياء، خاصة حول نقاط الإطعام والإقامة والنقل.

ريان



وشلوا حركة السير عبر المحاور المؤدية إليها، تفاديا لأي انزلاق. ورفع الطلبة لافتات مكتوب عليها "تمسكون بحقوقنا"، "كفانا من الاحتقار والتهميش"، "مرددين بعض الشعارات التي دعوا فيها بتلبية حقوقهم، وعبروا فيها عن تضامنهم مع زملائهم المضربين عبر كليات ومعاهد الصيدلة بجامعة الوطن، وكشف ممثلون

صعد طلبة كلية الصيدلة بجامعة سعد دحلب في البلدية، من حركتهم الاحتجاجية بالاستمرار في إضرابهم عن الدراسة للأسبوع الثاني، والاعتصام أمام مقر مديرية الصحة والسكان الولائية. خرج العشرات من طلبة الصيدلة إلى الشارع واعتصموا أمام مقر مديرية الصحة بقلب المدينة، فيما طوق عناصر الأمن مقر المديرية،



مرابط على رأس نقابة ممارسي الصحة العمومية

قرر ممارسو الصحة العمومية إعادة تزكية الرئيس السابق للنقابة إلياس مرابط لعهد جديد خلال المؤتمر السابع نظرا للتحصيل الإيجابية على مدار العهدين السابقتين. إلياس مرابط وفي تصريح له أمس على هامش المؤتمر الوطني السابع لنقابة ممارسي الصحة العمومية، أكد أن المؤتمر جدد تمسك النقابيين بمطالبهم المرفوعة لدى وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات سابقا والمتمثلة أساسا بإعادة تعيين الاستفادة من منحة المناوبة في 2014 بالإضافة إلى الحصول على حق تنظيم مسابقة الترقية خلال 2015، يضيف مرابط، كما حلت بعض المشاكل والمطالب عن طريق الاحتجاجات المتكررة لتبقى بعض الملفات عالقة، معرجا بذلك على إشكالية الدكتوراه في طب الأسنان والصيدلة منذ 2012 إلى يومنا هذا. وتابع مرابط حديثه بمطلب تعيين شهادة دكتوراه طب الأسنان والاعتراف بها بالإضافة إلى السماح لهم بحق التكوين التكميلي في انتظار الإفراج عن المرسوم المتعلق بالملف والذي سبق وطرح على وزارتي الصحة والتعليم العالي منذ 5 سنوات وحققهم مهضوم مع حرمانهم من التصنيف ضمن سلم الأجور الجديد.

الحكومة تشدد على حماية القيم
الوطنية ورموز الدولة

هذه شروط إنشاء جامعات خاصة في الجزائر

■ باستثناء العلوم الطبية.. إعطاء الأولوية
في التوظيف للموارد البشرية الجزائرية



الحكومة تشدد على حماية القيم الوطنية ورموز الدولة

هذه شروط إنشاء جامعات خاصة في الجزائر

■ استثناء العلوم الطبية.. إعطاء الأولوية في التوظيف للموارد البشرية الجزائرية

على أن المؤسسة الخاصة "تضمن تكوينات عليا في الطور الأول (ليسانس) والطور الثاني (ماستر) في جميع ميادين التكوين باستثناء العلوم الطبية واشتراط هذا القرار أن تكون البرامج البيداغوجية في المؤسسات الخاصة متطابقة مع النموذج الذي أعدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع مراعاة محتويات البرامج والقيم الوطنية ورموز الدولة كما هي محددة في الدستور. كما لا ينبغي أن "تؤثر محتويات البرامج بأي حال من الأحوال على الوحدة الوطنية والأمن والدفاع الوطني".

وقد أعطى هذا القرار "الأولوية في التوظيف للموارد البشرية الجزائرية مع ضمان لهم دورات تكوينية وتجديد معارفهم وتحسين مستواهم". وفيما يخص مراقبة المؤسسات الخاصة بالتكوين العالي، فإنها "تخضع للمراقبة الإدارية والبيداغوجية لوزير التعليم العالي".



مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

اتفاق ثنائي يصدّق عليه بين الحكومة الجزائرية وحكومة البلد المعني.

وفيما يخص إجراءات وشروط تسليم الرخصة، يتم إنشاء لجنة وزارية تكلف بدراسة طلبات رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي، حيث تفصل في أجل لا يتعدى الثلاثة أشهر التي تلي تاريخ تسليم وصل الإيداع. ونصت المادة 35 من هذا القرار

وتنص المادة الخامسة من هذا القرار على أنه "لا تسلم رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي إلا للمؤسسة الأم، كما يتعين على ملحقاتها و/أو فروعها الحصول على رخصة الإنشاء وفق الأشكال والشروط نفسها".

وينص القرار أيضا على أن إنشاء مؤسسة خاصة أجنبية للتكوين العالي "يخضع إلى

أفترجت الحكومة عن دفتر الشروط الخاص بإنشاء جامعات خاصة، حيث حدد قرار وزاري شروط تسليم رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي تضمن تكوينات في جميع التخصصات باستثناء العلوم الطبية مع إعطاء الأولوية في التوظيف فيها للموارد البشرية الجزائرية مع اشتراط مطابقة البرامج البيداغوجية فيها مع النموذج الذي أعدته الوزارة الوصية ومراعاة محتويات البرامج والقيم الوطنية ورموز الدولة كما حددها الدستور.

وجاء في القرار الوزاري الذي تضمنه العدد الأخير من الجريدة الرسمية أن تسليم رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي يتم على مرحلتين، الأولى تتعلق بتسليم رخصة مؤقتة بعد استيفاء الشروط المذكورة والثانية تتعلق برخصة نهائية بناء على تقرير تقييمي ومراقبة لفترة التكوين المعني.

ملتقى حول "ضرورة التفريق بين التلقي والتفاعل في السينما والمسرح" بسيدي بلعباس

أكد مشاركون في الملتقى الوطني الأول حول "السينما والمسرح حدود الائتلاف والاختلاف"، الذي افتتح أول أمس بكلية الآداب واللغات والفنون لجامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس على أهمية التفريق بين التلقي والتفاعل في السينما والمسرح لدى الطالب في الفنون. وأبرز المتدخلون أهمية تقريب هذين الفنيين من وجهة إخراجية إلى الطالب باعتقاد طريقة بيداغوجية تجعله يتفاعل بعقله ووجدانه ويعرف كيف يفرق بين السينما والمسرح اللذين يمثلان توأمين في مجال الفنون لكونهما أكثر قربا من بعضهما البعض رغم اختلاف وسائل وطرائق التنفيذ والعرض مما يستدعي من طالب الفنون التفريق بين التلقي والتفاعل في هذين المجالين الفنيين. وأشار أساتذة جامعيون وأكاديميون مختصون في الإخراج إلى أن الملتقى في السينما يتأثر بالممثل واللقطة السينمائية التي تنتج من خلال الإعادة لعدة مرات، على عكس المسرح الذي تحضره فيه الأنية والتجاوب المباشر مع الممثل فوق خشبة المسرح. وأوضح في هذا السياق الدكتور لخضر منصوري رئيس قسم الفنون لجامعة وهران في مداخلته بعنوان "الإخراج السينمائي والمسرحي دراسة مقارنة" أنه لا بد من تعريف للطالب من خلال هذا الملتقى ماهية الإخراج ما بين السينما والمسرح وإرساء نقاط الاختلاف والتشابه بين هاتين التقنيتين ومحاولة استنباط أهم نقاط القوة الموجودة في المسرح والسينما.

ق.ث

بومرداس

جامعيون يطالبون بمنح معهد الهندسة الكهربائية والإلكترونيك استقلالية بيداغوجية

● نظم طلبة معهد الهندسة الكهربائية والإلكترونيك بجامعة أمحمد بوقرة بومرداس أمس، حركة احتجاجية للمطالبة بمنح معهدهم استقلالية تنظيمية وبيداغوجية حسبما لوحظ .

وخرج الطلبة في مسيرة جابوا من خلالها الشوارع الكبرى للمدينة ليتوقفوا بالساحة العمومية المحاذية لمحطة القطار ثم أمام مقر الولاية. و ختم نحو 400 طالب مشارك في هذه الحركة الاحتجاجية السلمية بوقفة احتجاجية أخرى بساحة معهد الهندسة الكهربائية والإلكترونيك لا زالت متواصلة إلى غاية ظهر اليوم.

و تتمثل أهم مطالب هذه الحركة الاحتجاجية التي انطلقت منذ 10 أيام بشكل متقطع في فصل المعهد المذكور عن وصاية جامعة

أمحمد بوقرة و منحه الاستقلالية التنظيمية والبيداغوجية التامة و عدم نقل قسم اللغات و تنصيبه بمعهدهم.

ويطالب المحتجون كذلك بعدم إشراك طلبة الكليات الأخرى في نفس التريصات التطبيقية لنهاية السنة الدراسية المخصصة لطلبتهم و وضع اتفاقيات شراكة بين المعهد و مؤسسات وطنية و أجنبية في تناول المتخرجين منهم لاستكمال تريصاتهم التطبيقية.

وأكد عميد جامعة أمحمد بوقرة ببومرداس عبد الحكيم بن تليس في اتصال لوج بأ ن عملية منح استقلالية أي معهد عن الجامعة الأم عبر الوطن لا يمكن أن تتم مباشرة من خلال الجامعة وإنما عن طريق مرسوم تنفيذي ويسبقه تقديم ملف قوي ومقنع في المجال.

قرر طلبة كلية المحروقات والكيمياء بجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس تصعيد احتجاجهم الذي شرعوا فيه منذ 20 يوما بتنظيم اعتصام مفتوح ليلة أمس بالساحة العمومية المحاذية لمحطة القطار بمدينة بومرداس حسبما لوحظ بعين المكان.

كما تتضمن أرضية المطالب -إستنادا إلى نفس المصدر- رفع إجبارية إجراء المسابقة من أجل الالتحاق بالمعهد الجزائري للبترول لاستكمال الدراسات العليا من أجل الحصول على شهادة مهندس في المجال.

ومن جانبه أكد عميد جامعة أمحمد بوقرة

للمطالبة بإدماجهم في مناصب عمل

طلبة كلية المحروقات ببومرداس يصعدون من احتجاجهم

وأوضح في هذا الصدد بأن الطلبة المحتجين ينتظرون الرد على أرضية مطالبهم التي قدموها للوزارة الوصية في اللقاء الذي جمعهم بها مؤخرا.

ومن بين أهم ما تتضمنه أرضية المطالب -حسب نفس المصدر- إستفادة الطلبة المتخرجين من الكلية من إتفاقية توظيف على مستوى المؤسسات العاملة في مجالات الطاقة بالجنوب و التخلي عن إجبارية شهادة الإقامة في ملف التوظيف الذي يعطي بذلك الأفضلية لسكان الجنوب في التوظيف بالمؤسسات البترولية المذكورة.

كما تتضمن أرضية المطالب -إستنادا إلى نفس المصدر- رفع إجبارية إجراء المسابقة من أجل الالتحاق بالمعهد الجزائري للبترول لاستكمال الدراسات العليا من أجل الحصول على شهادة مهندس في المجال.

ومن جانبه أكد عميد جامعة أمحمد بوقرة

ببومرداس عبد الحكيم بن تليس في اتصال مع وكالة الأنباء الجزائرية بأنه ليس من صلاحيات الجامعة أو الكلية توظيف الطلبة المتخرجين سواء عن طريق الاتفاقيات أو غيرها فالأمر يتجاوزنا و مهمة الكلية تنحصر في الجانب البيداغوجي فقط.

ولكن رغم ذلك -يضيف عميد الجامعة- فقد قمنا مؤخرا بغرض إعانة الطلبة المتخرجين بتوقيع 4 اتفاقيات شراكة مع مؤسسات وطنية و خاصة تعمل في مجالات الطاقة والمحروقات بغرض التكفل بالتريصات التطبيقية للطلبة المتخرجين.

ويرفع الطلبة المعتصمون بشكل سلمي شعارات مختلفة تتعلق أهمها بطلب التوظيف المباشر بمؤسسات المحروقات بجنوب البلاد إلى جانب الهتاف بشعارات أخرى على غرار «التوظيف التوظيف» و «لا نريد تكوين بطالين و «لا للحقرة».

وأكد الطالب حسام بونزور ممثل منظمي هذا الاحتجاج في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية خلال الاعتصام الذي يشارك فيه نحو 300 طالب و طالبة من الكلية المذكورة على قيامهم بالاعتصام والمبيت في العراء إلى غاية تلبية مطالبهم.

■ القسم المحلي

■ وأكد الطالب حسام بونزور ممثل منظمي هذا الاحتجاج في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية خلال الاعتصام الذي يشارك فيه نحو 300 طالب و طالبة من الكلية المذكورة على قيامهم بالاعتصام والمبيت في العراء إلى غاية تلبية مطالبهم.

تم استثناء تخصص الطب من القرار

الحكومة تعطي الضوء الأخضر نهائيا لحجار لتأسيس الجامعات الخاصة

كشفت الحكومة عن شروط تسليم رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي، ما يسمح لوزارة التعليم العالي الجزائرية بالسماح بتأسيس جامعات ومعاهد خاصة، لأول مرة في تاريخ البلاد، بعد أن تضمن القرار تكوينات في جميع التخصصات باستثناء العلوم الطبية، وهذا بموجب قرار وزاري صدر في الجريدة الرسمية لعددها 67 المؤرخ في 13 نوفمبر 2016، ويخضع تصنيف المؤسسات الخاصة للتعليم العالي، إلى نفس معايير عمل العمومية، حيث تسمى جامعة في حال تدريسها عدة تخصصات ومعهدا أو مدرسة في حال تقديمها تكوينات متخصصة، ويمنح للمؤسسة حق ضمان خدمات الإطعام والنقل لطلابها، وفق قرار وزاري يصدر لاحقا، كما أن إنشاء فروع لها يخضع لنفس دفتر الشروط الخاص بالمؤسسة الأم، كما يجب أن تنشئ مجلسا علميا وتضع نظاما داخليا للعمل، ويشترط على طالبها إنشاء مؤسسة خاصة للتعليم العالي، التمتع بالجنسية الجزائرية وكذا السمعة الجيدة اجتماعيا وعلميا، على أن يكون حائزا على شهادة دكتوراه أو شهادة تؤهله لشغل رتبة أستاذ مساعد في التعليم العالي، وأن تكون له تجربة 10 سنوات على الأقل في الميدان.

عثماني مريم

البرامج بأي حال من الأحوال على الوحدة الوطنية والأمن والدفاع الوطنيين».

وقد أعطى هذا القرار «الأولوية في التوظيف للموارد البشرية الجزائرية، مع ضمان لهم دورات تكوينية وتجديد معارفهم وتحسين مستواهم».

وفيما يخص مراقبة المؤسسات الخاصة بالتكوين العالي، فإنها «تخضع للمراقبة الإدارية والبيداغوجية لوزير التعليم العالي».

وسبق أن كشف وزير التعليم العالي، الطاهر حجار، منذ أشهر، عن نية السلطات ترخيص جامعات ومعاهد خاصة، لتدعم عدد المؤسسات الموجودة حاليا بالجزائر والبالغة عددها 113 مؤسسة للتعليم العالي (50 جامعة، 13 مركزا جامعيًا)، علاوة على وجود 17 مدرسة وطنية عليا، و12 معهدًا خاصًا، و11 مدرس عليا لتدريب الأساتذة و10 ملحقات جامعية).



ونصت المادة 35 من هذا القرار على أن المؤسسة الخاصة «تضمن تكوينات عليا في الطور الأول (ليسانس) والطور الثاني (ماستر) في جميع ميادين التكوين باستثناء العلوم الطبية». واشترط هذا القرار أن تكون البرامج البيداغوجية في المؤسسات الخاصة «متطابقة مع النموذج الذي أعدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مع مراعاة محتويات البرامج والقيم الوطنية ورموز الدولة كما هي محددة في الدستور»، كما لا ينبغي أن «تؤثر محتويات

و/أو فروعها الحصول على رخصة الإنشاء وفق الأشكال والشروط نفسها». وينص القرار أيضا على أن إنشاء مؤسسة خاصة أجنبية للتكوين العالي «يخضع إلى اتفاق ثنائي يصدق عليه بين الحكومة الجزائرية وحكومة البلد المعني».

وفيما يخص إجراءات وشروط تسليم الرخصة، يتم إنشاء لجنة وزارية تكلف بدراسة طلبات رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي بحيث تقصل في أجل لا يتعدى الثلاثة أشهر التي تلي تاريخ تسليم وصل الإيداع.

ويسمح وفق هذا القانون فقط، للحائزين على شهادة البكالوريا أو شهادة معادلة لها في الخارج بالتسجيل في الجامعات الخاصة، على أن تضمن تكوينا في الطور الأول (ليسانس) و أو الطور الثاني (ماستر) في جميع الميادين إلا العلوم الطبية، ويجب وفق دفتر الشروط أن يكون برنامج التكوين في هذه الجامعات مطابقا لذلك المعتمد من قبل وزارة التعليم العالي.

وينص القرار المحدد لدفتر شروط تسليم رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي وسيرها، أن هذا التسليم يتم على مرحلتين: الأولى تتعلق بتسليم رخصة مؤقتة بعد استيفاء الشروط المذكورة، والثانية تتعلق برخصة نهائية بناء على تقرير تقييمي ومراقبة لفترة التكوين المعني.

وتنص المادة الخامسة من هذا القرار على أنه «لا تسلم رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي إلا للمؤسسة الأم، كما يتعين على ملحقاتها

تشمل محاور نفسية و بيداغوجية

دورة تدريبية لمعلمي الشرق بالمدرسة العليا للأساتذة

من السابع من هذا الشهر، تشمل عدة محاور من أهمها سياسات و أهداف التكوين الجامعي و تقنيات الإعلام و الاتصال و سبل توظيفها كوسيلة بيداغوجية، إلى جانب طرح محور التكوين الجامعي بين النظام الكلاسيكي و نظام "الألدي" و كذا آداب و أخلاق التعليم العالي و التطرق للبيداغوجيا و علم النفس، إلى جانب تعليم اللغات الحية و الإعلام الآلي.

ي. ب

بيداغوجية للأساتذة حديثي التوظيف، و تشمل الدورة أيضا أساتذة العديد من المدارس العليا و جامعات الشرق في سكيكدة و باتنة و سطيف و تبسة و غيرها، بالنظر لما تتميز به المدرسة العليا من ثراء في طاقمها التكويني المكون من متخصصين في مجالات العلوم التربوية و البيداغوجية و علم النفس و التعليميات و طرائق التدريس و التحكم بوسائلها.

و تدوم الدورة لثلاثة أيام ابتداء

تشرع، شهر ديسمبر المقبل، المدرسة العليا للأساتذة بالقطب الجامعي بقسنطينة، في تنظيم دورة تكوينية لفائدة الأساتذة الذين تم توظيفهم مؤخرا بالمؤسسات التربوية، و ذلك قصد تمكينهم من اكتساب مهارات التدريس. و تأتي هذه الدورة، حسب بيان صحفي صدر عن مديرية التكوين المتواصل و العلاقات الخارجية بالجامعة، استجابة للقرار الوزاري رقم 932 القاضي بتنظيم مؤسسات التعليم العالي لمرافقة

بسبب صفقة مخالفة للتشريع

3 و 5 سنوات حبسا في حق إدارات بالخدمات الجامعية بيسكرة

سلطت مساء أول أمس محكمة الجناح لدى مجلس قضاء بسكرة حكما يقضي بحبس 8 إدارات من مديرية الخدمات الجامعية بيسكرة ما بين 3 إلى 5 سنوات توبعوا بتهمة إبرام صفقة عمومية مخالفة للتشريع والتنظيم الجاري به العمل لغرض إعطاء امتيازات غير مبررة للغير، فيما استفاد إطار آخر من البراءة.

شرعية الصفقة في إطار القانون الجاري العمل به. و بعد التحقيق في تفاصيل القضية تم توقيف الأطراف المتورطة وإحالتهم على العدالة التي أصدرت في حقهم أحكاما بالحبس ما بين 3 و 5 سنوات.

ع. بوسنة

الصفقات بمديرية الخدمات الجامعية من البراءة في القضية التي تعود حيثياتها حسب مصادرها إلى العام الماضي والمتعلقة بإبرام صفقة في مجال النقل الجامعي، أحال بموجبها الطرف المتضرر من الصفقة على العدالة التي فصلت بعدها بعدم

جامعيتين ورئيس قسم بالمديرية ومتصرفين إداريين ومحاسب إداري رئيسي بذات المديرية، فيما أدين مدير آخر لإقامة جامعية غيايبا بخمس سنوات حبسا نافذا إلى جانب غرامة مالية قدرها 100 مليون مع الأمر بالقبض عليه. في المقابل استفاد رئيس مصلحة

و بحسب مصادرها فقد تم الحكم على المدير الولائي السابق للخدمات الجامعية بـ 04 سنوات حبسا نافذا و غرامة مالية قدرها 100 مليون سنتيم، فيما سلطت عقوبة 3 سنوات حبسا نافذا و غرامة مالية قدرها 50 مليون سنتيم على مديري إقامتين

للمطالبة بتوسيع فرص التوظيف

إضراب طلبة الصيدلة يدخل يومه العاشر

على حملة شهادة الصيدلة دون غيرها من التخصصات الأخرى، وذلك لطبيعة النشاط الذي لا يتناسب مع باقي الشهادات. و طالب المحتجون برفع السلم في التوظيف العمومي بالنسبة للمتخرجين الجدد إلى الدرجة 16 بدل 13، إلى جانب فتح مجال أكبر للتوظيف من خلال الرفع من مناصب العمل الموجهة لفائدتهم، وكذا تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص مع الصيادلة المتقاعدين و سحب الاعتمادات منهم، كما أكد ممثل عن الطلبة المحتجين أن الإضراب المفتوح عن الدراسة سيتواصل إلى غاية تلبية كافة المطالب. **عبد الله ب**

واصل، أمس، طلبة قسم الصيدلة بقسنطينة إضرابهم المفتوح عن الدراسة وذلك للمطالبة بتوسيع فرص التوظيف بالمؤسسات الاستشفائية، وكذا سحب الاعتماد من الصيادلة المتقاعدين و الرفع في السلم الترتيبي في التوظيف العمومي. و دخل، أمس، إضراب طلبة الصيدلة يومه العاشر على التوالي، حيث جددوا تجمعهم أمام مقر الإدارة بحي الأمير عبد القادر، رافعين شعارات تطالب بتدخل المسؤولين لتلبية مطالبهم التي أكدوا أنها مشروعة و واقعية، حيث طالب المحتجون بضرورة أن يقتصر التوظيف في تخصص الصيدلة الاستشفائية

تضمن تعليمًا وفق مقرر الوزارة وتمنح الأولوية في توظيف الكفاءات الوطنية

الحكومة تفرج عن دفتر الشروط الخاص باستحداث جامعات خاصة

أفرجت الحكومة في قرار وزاري تضمنه آخر عدد من الجريدة الرسمية عن الشروط الخاصة باستحداث مؤسسات للتعليم العالي الخاصة وهو قرارا يحدد دفتر شروط إنشاء هذه المؤسسات في جميع التخصصات باستثناء العلوم الطبية وينص على ضرورة منح أولوية التوظيف في هذه المؤسسات للكفاءات الوطنية ويكون التعليم وفق مقرر وزارة التعليم العالي.

■ رضوان م.



■ ينص القرار المحدد لدفتر شروط تسليم رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي وسيرها، أن هذا التسليم يتم على مرحلتين الأولى تتعلق بتسليم رخصة مؤقتة بعد استيفاء الشروط المذكورة، والثانية تتعلق برخصة نهائية بناء على تقرير تقييمي ومراقبة لفترة التكوين المعني وتنص المادة الخامسة من هذا القرار على أنه لا تسلم رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي إلا للمؤسسة الأم، كما يتعين على ملحقاتها أو فروعها الحصول على رخصة الإنشاء وفق الأشكال والشروط نفسها ونص القرار أيضا، على أن إنشاء مؤسسة خاصة أجنبية للتكوين العالي يخضع إلى اتفاق ثنائي يصدق عليه بين الحكومة الجزائرية وحكومة البلد المعني وفيما يخص إجراءات وشروط تسليم الرخصة فيتم إنشاء لجنة وزارية تكلف بدراسة طلبات رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي بحيث تفصل في أجل لا يتعدى الثلاثة أشهر التي تلي تاريخ تسليم وصل الإيداع. ومن ناحية التعليم نصت المادة 35 من هذا القرار على أن المؤسسة الخاصة تضمن تكوينات عليا في

الطور الأول (ليسانس) والطور الثاني (ماستر) في جميع ميادين التكوين باستثناء العلوم الطبية واشترط هذا القرار أن تكون البرامج البيداغوجية في المؤسسات الخاصة متطابقة مع النموذج الذي أعدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مع مراعاة محتويات البرامج والقيم الوطنية ورموز الدولة كما هي محددة في الدستور كما لا ينبغي أن تؤثر محتويات البرامج بأي حال من الأحوال على الوحدة الوطنية والأمن والدفاع الوطني. وأعطى هذا القرار الأولوية في التوظيف للموارد البشرية الجزائرية مع ضمان لهم دورات تكوينية وتجديد معارفهم وتحسين مستواهم وفيما يخص مراقبة المؤسسات الخاصة للتكوين العالي فإنها تخضع للمراقبة الإدارية والبيداغوجية لوزير التعليم العالي. يذكر أن وزير التعليم العالي والبحث العلمي صرح مؤخرا أن مصالحه تلقت 3 طلبات تتعلق بفتح مؤسسات جامعية خاصة.

الطور الأول (ليسانس) والطور الثاني (ماستر) في جميع ميادين التكوين باستثناء العلوم الطبية واشترط هذا القرار أن تكون البرامج البيداغوجية في المؤسسات الخاصة متطابقة مع النموذج الذي أعدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مع مراعاة محتويات البرامج والقيم الوطنية ورموز الدولة كما هي محددة في الدستور كما لا ينبغي أن تؤثر محتويات البرامج بأي حال من الأحوال على الوحدة الوطنية والأمن والدفاع الوطني. وأعطى هذا القرار الأولوية في التوظيف للموارد البشرية الجزائرية مع ضمان لهم دورات تكوينية وتجديد معارفهم وتحسين مستواهم وفيما يخص مراقبة المؤسسات الخاصة للتكوين العالي فإنها تخضع للمراقبة الإدارية والبيداغوجية لوزير التعليم العالي. يذكر أن وزير التعليم العالي والبحث العلمي صرح مؤخرا أن مصالحه تلقت 3 طلبات تتعلق بفتح مؤسسات جامعية خاصة.

ناشدوا وزارتي التعليم العالي والصحة بالتدخل

مسيرة احتجاجية لطلبة الصيدلة للمطالبة بمناصب عمل بتيزي وزو

أحمد، إنهم مهمشون إلى أبعد حد، داعين إلى إنصافهم قبل أن يصعد هؤلاء من لغة الوعيد في حال مواصلة سلسلة تهميشهم، مؤكدين أن منصب الشغل حق كفله القانون متسائلين عن فحوى ما قامت به إدارة السلطات الوصية ظهرها لمطالبهم المتعلقة أساسا بهذا الجانب وكذا مطالبهم بوجوب تفعيل بعض التخصصات التي تقارب مهام الطبيب على مستوى المؤسسات الاستشفائية.

■ جمال عميروش

■ خرج أمس الأربعاء المئات من طلبة الصيدلة بجامعة مولود معمري بتيزي وزو، في مسيرة احتجاجية انطلقت من مقر الكلية نحو مقر الولاية. وقد رفع الطلبة الغاضبون شعارات منددة بسياسة الإجحاف في حقهم، مطالبين بضرورة تدخل كل من وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والصحة من أجل إنقاذ مصير ومستقبل المتخرجين الذين وجدوا أنفسهم في بطالة خانقة. وقال بعض المحتجين لـ "الفجر" لدى احتلالهم للشارع الرئيسي لعمالي

بسبب إلغاء شهادة "الماستر"

طلبة المدرسة العليا للأساتذة بعزابة

بسكيكدة يحتجون

بالغائه. الطلبة المضربين أكدوا أن مطلبهم شرعي في مواصلة التعليم والدارسة كباقي المدارس الأخرى ولا رجوع فيه ولا يوجد قانون يمنع ذلك، مهددين بمواصلة الإضراب إلى غاية تحقيق هدفهم.

■ ليندة طاووا

■ أضرب أمس، عشرات الطلبة للمدرسة العليا للأساتذة للتعليم التكنولوجي بعزابة بولاية سكيكدة عن الدراسة، أمام بوابة المدرسة على غرار الولايات الأخرى عبر الوطن احتجاجا على القرار الأخير الذي صدر من وزارة التعليم العالي، مطالبين

التدريس وفق مقرر الوزارة والأولوية في توظيف الكفاءات الوطنية الحكومة تفرج عن دفتر شروط استحداث جامعات خاصة

● القرار يشمل جميع التخصصات باستثناء الطب

● أفرجت الحكومة في قرار وزاري، تضمنه آخر عدد من الجريدة الرسمية عن الشروط الخاصة باستحداث مؤسسات للتعليم العالي الخاصة، وهو قرار يحدد دفتر شروط إنشاء هذه المؤسسات في جميع التخصصات باستثناء العلوم الطبية، وينص على ضرورة منح أولوية التوظيف في هذه المؤسسات للكفاءات الوطنية، ويكون التعليم وفق مقرر وزارة التعليم العالي.

وينص القرار المحدد لدفتر شروط تسليم رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي وسيرها، أن هذا التسليم يتم على مرحلتين، الأولى تتعلق بتسليم رخصة مؤقتة بعد استيفاء الشروط المذكورة، والثانية تتعلق برخصة نهائية، بناء على تقرير تقييمي ومراقبة لفترة التكوين المعني.

وتنص المادة الخامسة من هذا القرار، على أنه لا تسلم رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي إلا للمؤسسة الأم، كما يتعين على ملحقاتها أو فروعها، الحصول على رخصة الإنشاء، وفق الأشكال والشروط نفسها، ونص القرار أيضا، على أن إنشاء مؤسسة خاصة أجنبية للتكوين العالي يخضع إلى اتفاق ثنائي يصدق عليه بين الحكومة الجزائرية وحكومة البلد المعني. وفيما يخص إجراءات وشروط تسليم الرخصة، فيتم إنشاء لجنة وزارية تكلف بدراسة طلبات رخصة إنشاء مؤسسة

خاصة للتكوين العالي، بحيث تفصل في أجل لا يتعدى 3 أشهر التي تلي تاريخ تسليم وصل الإيداع. ومن ناحية التعليم، نصت المادة 35 من هذا القرار، على أن المؤسسات الخاصة تضمن تكوينات عاليا في الطور الأول (ليسانس) والطور الثاني (ماستر) في جميع ميادين التكوين، باستثناء العلوم الطبية، واشترط هذا القرار أن تكون البرامج البيداغوجية في المؤسسات الخاصة متطابقة مع النموذج الذي أعدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مع مراعاة محتويات البرامج والقيم الوطنية ورموز الدولة، كما هي محددة في الدستور، كما لا ينبغي أن تؤثر محتويات البرامج بأي حال من الأحوال على الوحدة الوطنية والأمن والدفاع الوطنيين.

وأعطى هذا القرار الأولوية في التوظيف للموارد البشرية الجزائرية، مع ضمان لهم دورات تكوينية وتجديد معارفهم وتحسين مستواهم، وفيما يخص مراقبة المؤسسات الخاصة للتكوين العالي، فتخضع المراقبة الإدارية والبيداغوجية لوزير التعليم العالي. يذكر، أن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، صرح مؤخرا أن مصالحه تلقت 3 طلبات تتعلق بفتح مؤسسات جامعية خاصة.

د. بوع

التكوين يشمل جميع التخصصات باستثناء الطب

الحكومة تحدد شروط إنشاء الجامعات الخاصة

حددت الحكومة بموجب قرار وزاري صدر في الجريدة الرسمية لعدد 67 المؤرخ في 13 نوفمبر 2016 شروط تسليم رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي، تضمن تكوينات في جميع التخصصات باستثناء العلوم الطبية. ويبر إنشاء مؤسسة خاصة للتعليم العالي على مرحلتين، الأولى تتعلق بتسليم رخصة مؤقتة بعد استيفاء الشروط المذكورة في دفتر الشروط، والثانية تسليم رخصة نهائية لإنشاء مؤسسة خاصة بناء على تقرير تقييمي ومراقبة لفترة تكوين المعني على أن يخص التقييم الجوانب البيداغوجية والإدارية للتكوين الذي تضمنه المؤسسة الخاصة.

• حسينة.ب

والبحث العلمي مع مراعاة محتويات البرامج والقيم الوطنية ورموز الدولة كما هي محددة في الدستور. كما لا ينبغي أن تؤثر محتويات البرامج بأي حال من الأحوال على الوحدة الوطنية والأمن والدفاع الوطنيين، يضيف القرار الصادر في الجريدة الرسمية، الذي أعطى الأولوية في التوظيف للموارد البشرية الجزائرية مع ضمان دورات تكوينية لهم وتجديد معارفهم وتحسين مستواهم، فيما تخضع المؤسسات الخاصة بالتكوين العالي للمراقبة الإدارية والبيداغوجية لوزير التعليم العالي.

وجاء في المادة 6 أن وزير التعليم العالي يقوم في بداية كل دخول جامعي بنشر قائمة المؤسسات الخاصة المرخص لها بضممان تكوين عال وقائمة التخصصات المدرسة على أن يخضع كل تعديل لأحد العناصر الأساسية التي أدت إلى تسليم رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي إلى موافقة مسبقة من وزير التعليم العالي.



باستثناء العلوم الطبية. واشترط هذا القرار أن تكون البرامج البيداغوجية في المؤسسات الخاصة متطابقة مع النموذج الذي أعدته وزارة التعليم العالي ونصت المادة 35 من هذا القرار على أن المؤسسة الخاصة تضمن تكوينات عليا في الطور الأول «ليسانس» والطور الثاني «ماستر» في جميع ميادين التكوين

وحسب القرار، فستكفل اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة طلبات رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي بالمتابعة والمراقبة والتقييم، حيث ستفصل اللجنة الوزارية في طلبات الرخصة خلال أجل لا يتعدى الثلاثة أشهر التي تلي تاريخ تسليم وصل الإيداع. كما جاء في القرار أن رخصة إنشاء مؤسسة خاصة للتكوين العالي لا تسلم إلا للمؤسسة الأم، كما يتعين على ملحقاتها و/أو فروعها الحصول على رخصة الإنشاء وفق الأشكال والشروط نفسها، على أن تبين رخصة إنشاء المؤسسة الخاصة كل المعلومات المتعلقة بميدان أو ميادين التكوين والشعبة أو الشعبة والتخصص أو التخصصات والشهادة أو الشهادات التي سلمت من أجلها.

كما ينص القرار أيضا على أن إنشاء مؤسسة خاصة أجنبية للتكوين العالي يخضع لاتفاق ثنائي يصدق عليه بين الحكومة الجزائرية وحكومة البلد المعني.

تيارت حملات تحسيسية بالإقامات الجامعية

باشرت مديرية الصحة والسكان لولاية تيارت، احتفالا باليوم العالمي لمكافحة داء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) بتنظيم حملات وموائد مستديرة حول الوقاية ومخاطر مرض (السيدا) على مستوى الإقامات الجامعية المتواجدة بالولاية، يشرف عليها أطباء في الأوبئة والأمراض الجنسية ومختصون في الوقاية، العملية التي انطلقت منذ ثلاثة أيام لقيت إقبالا من طرف طلاب وطالبات الجامعة للاستفادة من تلك الحملات.

• ن.خيالي

حجار وبوضياف يتجاهلان البروفيسور محمودي



● قابلت وزارتا التعليم العالي والبحث العلمي، والصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وفاة البروفيسور سي صالح محمودي بصمت وتجاهل، رغم أن الراحل ساهم بشكل كبير في تدريس الآلاف من طلبة الطب بجامعة الجزائر، كما أنه ترك العشرات من الكتب والمراجع، التي لا يمكن للطلبة الجزائريين الدارسين تخصصات الطب، عبر مختلف ربوع الوطن، الاستغناء عنها.

بسبب عدم الاستجابة لمطالبهم طلبة قسم الصيدلة يتيزي وزو يخرجون في مسيرة

وتتلخص، بحسب ممثل عن الطلبة المحتجين، في توفير مناصب شغل للصيدلة المتخرجين من كلية الطب، سواء في القطاع الخاص أو العام، مع إعطاء الأولوية لهم، خاصة بعد أن أصبح كل من هب ويد يعمل كبائع في الصيدلية، بمجرد تلقيه تكوينا بسيطا في المجال، في حين يعاني عدد هائل من الصيدلة المتخرجين من الكليات شبخ البطالة، هذا إلى جانب الرفع من المناصب المفتوحة أمام طلبة الصيدلة للمرور إلى التخصص في الصيدلية، ما جعل العديد منهم لا يتمكنون من ذلك، نظرا القلة المناصب المتاحة وهو الأمر، الذي بات يقلقهم كثيرا خاصة في السنوات الأخيرة.

ولقد اغتم هؤلاء الطلبة المحتجين الفرصة للتطرق إلى انشغال تصنيف أجور الصيدلة في المرتبة 13، رغم أنهم متحصلون على شهادة دكتور.

وفي هذا الصدد، أكد أحدهم أنه من غير المعقول أن يصنف راتب الصيدلي في المرتبة 13، وهو متحصل على شهادة الدكتوراه، ولهذا فنحن نطلب برفع رتبة الصيدلي إلى المرتبة 16 مثل غيره من الدكاترة المتخرجين في كلية الطب. وأمام هذا الوضع أكد الطلبة على عدم استسلامهم إلى غاية الاستجابة الكاملة لمطالبهم الرامية إلى تحسين وضعية الصيدلي المهنية والاجتماعية. صبرينة. أ.

● خرج، صبيحة أمس، العشرات من طلبة قسم الصيدلة بكلية الطب في مسيرة سلمية نحو مقر ولاية تيزي وزو، احتجاجا منهم على عدم تلقي نداءاتهم أذان صاغية من وزارة الصحة، وكذا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التي ناشدوها في أكثر من مرة لغرض التدخل السريع والعمل على إيجاد حل لمختلف انشغالاتهم، التي دفعت بهم إلى شن إضراب عن الدراسة، منتصف الأسبوع المنصرم.

وبحسب ما أشار إليه الطلبة المحتجون، فإن قرار خروجهم إلى الشارع وشنهم مثل هذه الحركات الاحتجاجية، قصد الضغط على الجهات المسؤولة، انبثق عن الجمعية العامة، التي نظمتها تنسيقية طلبة قسم الصيدلة على المستوى الوطني التابعة لـ 10 كليات للطب، خلال الأيام الأخيرة، حيث قاموا بمناقشة مجموعة انشغالاتهم، التي أرقتهم منذ مدة طويلة، ويطالبون بحلول عاجلة لها.

الملتقى الوطني الرابع حول المكتبات بمعسكر أهمية المطالعة ضرورية في التثقيف والإصلاح الاجتماعي

تجارب المكتبات العمومية في معاملاتها اليومية مع المؤسسات العقابية، إضافة إلى حوصلة عن نشاط المكتبات العمومية للولايات المشاركة في ما تعلق بنتائج نشاطها داخل المؤسسات العقابية.

وخرج الملتقى المنظم في طبعته الرابعة حول المكتبات داخل المؤسسات العقابية بتوصيات عدة منها، أهمية تفعيل فضاء المطالعة على مستوى مكتبات السجون وضرورة ربط هذه الفضاءات بمختصين لضمان جودة وفعالية الخدمات المقدمة في التثقيف والإصلاح الاجتماعي، فضلا عن المطالبة بتيسير التعامل بين المكتبات العمومية ومكتبات المؤسسات العقابية وإثراء الرصيد الوثائقي لهذه الأخيرة مع التأكيد على أهمية الوساطة الثقافية في تطوير الخدمات المكتبية داخل السجون.

من جهتها، استلمت 6 مؤسسات عقابية على مستوى ولاية معسكر مجموعة ثرية من الكتب التاريخية والدينية والمؤلفات الأدبية، تفعيلا للاتفاقية المبرمة بين وزارة العدل ووزارة الثقافة، حيث تكون مديرية الثقافة لولاية معسكر قد سلمت لكل مؤسسة عقابية بتراب الولاية 600 كتاب.

اختتمت، أمس، أشغال الملتقى الوطني الرابع المنظم من طرف وزارة الثقافة بمشاركة المكتبات العمومية الرئيسية لـ 14 ولاية ومساهمة من مخبر بحث نظم المعلومات والأرشفة لجامعة وهران، حول "المكتبات داخل المؤسسات العقابية بين التثقيف وإعادة التأهيل والدمج الاجتماعي"، حيث احتضنت دار الثقافة أبي رأس الناصري أشغال هذا الملتقى الذي نوقشت خلاله محاور هامة، منها واقع ومكانة المكتبات داخل المؤسسات العقابية ونوعية الخدمات التي تقدمها للسجناء.

معسكر: أم الخير.س

إضافة إلى النظم والتشريعات المطبقة عليها ومدى سيرها وفق المعايير الدولية وكذا الدعوة لتطوير الخدمات المكتبية داخل المؤسسات العقابية تلبية لاحتياجات المساجين لدورها المستحسن في الإصلاح الاجتماعي لهذه الفئة.

كما استعرضت خلال الملتقى الذي شهد 5 جلسات علمية نشاطها مختصين وباحثين،

ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR

Les conditions de création d'un établissement privé définies par un arrêté ministériel

Les conditions et règles générales de création et de fonctionnement d'un établissement privé assurant exclusivement des formations supérieures dans tous les domaines, à l'exclusion des sciences médicales, ont été définies par un arrêté ministériel publié dans le Journal officiel du 13 novembre 2016. La délivrance de l'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure se fait en deux étapes. Ainsi, il est délivré une autorisation de création temporaire d'un établissement privé, après satisfaction des conditions visées dans le cahier des charges et à l'issue d'un cycle complet de formation. Il est aussi relevé que la délivrance de l'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure ne concerne que l'établissement privé de formation supérieure d'origine, alors que «ses annexes et/ou filiales sont également tenues d'obtenir une autorisation de création dans les mêmes formes et les mêmes conditions». L'arrêté précise que «l'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure étranger est subordonnée à la ratification un accord bilatéral entre le gouvernement algérien et le gouvernement du pays concerné». Dans les articles 11 et 12, il est prévu la création d'une commission ministérielle chargée d'examiner les demandes d'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure et de se prononcer sur ces demandes dans un délai n'excédant pas trois mois qui suivent la date de délivrance du récépissé de dépôt. Selon le texte, l'établissement privé «assure, exclusivement, des formations supérieures de premier cycle (licence) et/ou de second cycle (master) dans tous les domaines de formation, à l'exclusion des sciences médicales». Les programmes pédagogiques des offres de formation élaborés selon le canevas du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique «doivent être en conformité avec l'objet et les missions de l'établissement privé», précise-t-on. Le document insiste, à cet égard, que «leurs contenus doivent veiller à l'application et au respect, notamment, des valeurs nationales et des symboles de l'Etat tels que définis par la Constitution» et «ne doivent, en aucun cas, porter atteinte à l'unité, la sécurité et la défense nationales». Sur le contrôle des établissements privés de formation supérieure, l'article 44 énonce que l'établissement privé «est soumis au contrôle administratif et pédagogique du ministre chargé de l'Enseignement supérieur», précisant que ce contrôle «peut être effectué avant, pendant ou après un cycle de formation donnée par une instance qui sera désignée par le ministre chargé de l'Enseignement supérieur».



Ministère de la Jeunesse et des Sports

Le ministre de la Jeunesse et des Sports, El-Hadi Ould-Ali, présidera, aujourd'hui à 10h, à l'Ecole supérieure des sciences et technologies des sports de Dély Ibrahim, la cérémonie de clôture du stage de formation des directeurs des Offices des parcs omnisports des 48 wilayas.

▶ LAGHOUAT

8.000 places pédagogiques pour le futur pôle universitaire

Un nouveau pôle universitaire d'une capacité de 8.000 places pédagogiques vient de renforcer le secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique de la wilaya de Laghouat, a-t-on appris auprès des services de la wilaya. Cette nouvelle structure universitaire en cours de construction au niveau du flanc ouest du chef-lieu de la wilaya, est composée de plusieurs installations qui sont, actuellement, à différents taux d'avancement dans leurs chantiers, a-t-on précisé. Les travaux de réalisation de 2.000 places pédagogiques réservées à la Faculté des sciences technologiques, sont déjà achevés, en attendant l'équipement et la mise en service, selon cette source. Dans le même sillage, la réception de 1.000 places pédagogiques destinées à l'Institut des sciences et techniques d'activités physiques et sportives est prévue avant la fin 2016, a-t-on ajouté. Les 3.000 places pédagogiques, en cours d'exécution sur le même site, livrables en avril 2017, ont enregistré un avancement physique estimé à 60 %, sachant que les travaux de réalisation des 2.000 places pédagogiques relevant de ce futur pôle universitaire, sont dans les premières phases de construction, a-t-on fait savoir. Le secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique de la wilaya a été conforté récemment par la promotion de l'annexe universitaire d'Aflou au rang de centre universitaire, ce qui contribuera à ouvrir de nouvelles spécialités susceptibles de répondre aux besoins du marché de l'emploi, notamment au niveau local, a-t-on signalé. L'université de Laghouat dispose de neuf facultés et d'un centre universitaire à Aflou et d'un institut des sciences et techniques d'activités physiques et sportives avec un effectif de 30.000 étudiants encadrés par 947 enseignants.

POUR FORMER DES UNIVERSITAIRES

CONVENTION ENTRE L'UNIVERSITÉ DE MOSTAGANEM ET LE GROUPE SAMSUNG

L'UNIVERSITÉ ABDELHAMID-IBN-BADIS DE MOSTAGANEM A SIGNÉ LUNDI DERNIER, avec le groupe Samsung de construction et de technologies chargé de la réalisation d'une centrale électrique dans la wilaya, une convention de formation des étudiants en sciences et technologies et des chercheurs dans des spécialités liées au projet.

La convention a été paraphée par le recteur de l'université de Mostaganem, le professeur Mustapha Belhakem, et le représentant du groupe Samsung et directeur du projet de réalisation de la centrale électrique dotée d'une capacité de 1.460 megawatts dans la plage de Sonactel (est de Mostaganem), Park Joo Hong. Le recteur de l'université de Mostaganem a souligné que cette convention d'une année renouvelable, permettra la formation des étudiants des sciences et technologies et universitaires chercheurs, à travers des stages au niveau de la centrale, dans la perspective de recrutement. La future centrale électrique contribuera, une fois mise en service à l'horizon 2021, à hauteur de 6 pour cent à la production nationale d'électricité. Le pro-

jet, qui sera concrétisé sur une superficie de 40 hectares, enregistre un taux d'avancement de 10 pour cent avec la réalisation de 4 turbines à gaz et 2 autres à vapeur. Il devra générer entre 2.000 et 2.500 emplois, lors de sa phase de réalisation, et 250 postes en phase d'exploitation. Le projet permettra aussi de mieux prendre en charge les besoins en électricité du tissu industriel prévu dans la nouvelle zone industrielle de Bordjia, dans la commune de Hassiane. Par ailleurs, le représentant de Samsung de construction et technologies a fait savoir que ce groupe renferme des compétences algériennes qui réalisent des projets dans plusieurs pays du monde. Un exposé a présenté différents projets pris en charge par le groupe dans le monde, notamment dans les domaines de l'immobilier, de l'énergie, des infrastructures de base et des travaux maritimes.



À L'EXCEPTION DE LA FACULTÉ DE MÉDECINE L'université algérienne S'OUVRE au privé

C'est désormais officiel, l'enseignement supérieur s'ouvre au privé. Un arrêté ministériel fixant le cahier des charges en vue de délivrer l'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure vient d'être publié au Journal officiel.

Cet arrêté, qui fixe les conditions et règles générales de création et de fonctionnement d'un établissement privé assurant exclusivement des formations supérieures dans tous les domaines, à l'exclusion des sciences médicales, stipule que la délivrance de l'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure s'effectue en deux étapes.

En effet, l'article 3 énonce, notamment que l'autorisation de création temporaire d'un établissement privé est délivrée, après satisfaction des conditions visées dans le présent cahier des charges, sur la base d'un rapport d'évaluation établi par la commission ministérielle.

Pour ce qui est de l'autorisation de création définitive d'un établissement privé, celle-ci ne sera délivrée qu'à l'issue d'un cycle complet de formation sur la base d'un rapport d'évaluation et de contrôle de la durée de formation concernée, établi par l'organe de contrôle.

L'évaluation porte sur les aspects pédagogiques et administratifs de la formation assurée par l'établissement privé, précise le même article. L'article 5 de l'arrêté souligne que la délivrance de l'autorisation de

création d'un établissement privé de formation supérieure ne concerne que l'établissement privé de formation supérieure d'origine. Ses annexes et/ou filiales sont également tenues d'obtenir une autorisation de création dans les mêmes formes et les mêmes conditions. À noter, par ailleurs, que l'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure étranger est subordonnée à la ratification d'un accord bilatéral entre le gouvernement algérien et le gouvernement du pays concerné, indique l'article 8 du même document.

Dans le chapitre 3, consacré à l'organisation de l'établissement privé de formation supérieure, il est relevé, notamment que l'établissement privé peut être une université lorsqu'il assure des formations pluridisciplinaires dans le respect des conditions d'encadrement pédagogique et administratif, et de la disponibilité des structures et équipements scientifiques adéquats. Il peut être une école ou un institut lorsqu'il assure une formation spécialisée.



L'établissement privé doit inclure dans son organisation, les structures chargées de l'organisation pédagogique et des enseignements

Aussi, l'établissement privé d'origine peut créer des annexes et/ou des filiales. La création d'annexes et/ou de filiales est soumise aux mêmes conditions et aux mêmes formes que l'établissement d'origine. Cela dit, l'autorisation de création d'annexes et/ou de filiales

livraison de l'autorisation définitive de l'établissement d'origine. Remarque importante à mettre en exergue, également, l'établissement privé doit inclure dans son organisation, outre les structures administratives, les structures pédagogiques chargées de l'organisation pédagogique et des enseignements pour prendre en charge les problèmes liés aux études, aux examens, à l'évaluation, à la progression, aux stages et à la formation continue, ainsi que ceux liés à la recherche, à l'innovation et au développement des technologies de l'information et de la communication.

L'article 19, qui énonce que l'établissement privé peut assurer des prestations d'hébergement, de restauration et de transport des étudiants qui sont en cours de formation, précise, d'autre part, que les conditions d'organisation de ces prestations sont fixées par arrêté du ministre chargé de l'Enseignement supérieur.

Il est à retenir que selon les dispositions de l'article 22 de l'arrêté, les étudiants doivent être informés

«du coût de la formation, ainsi que des modalités de son règlement et acquittement» par la personne morale habilitée à représenter l'établissement. Aussi, l'établissement privé de formation supérieure «doit se doter d'un conseil scientifique» après la délivrance de l'autorisation de sa création, poursuit l'arrêté. Dans le même temps, «la personne morale habilitée à représenter l'établissement privé doit justifier d'un capital social égal, au moins, au capital social exigé par la réglementation

création de société par actions».

Dans ce cadre, «la personne morale habilitée à représenter l'établissement privé doit, au début de chaque année universitaire, justifier auprès du ministre chargé de l'Enseignement supérieur de la souscription d'une caution bancaire permettant de faire face aux dépenses occasionnées dans le cas de fermeture prévue», souligne l'article 26. Il faut savoir qu'il est prévu, en vertu de ce texte, la création d'une commission ministérielle chargée d'examiner les demandes d'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure et de se prononcer sur ces demandes dans un délai n'excédant pas 3 mois qui suivent la date de délivrance du récépissé de dépôt. L'établissement privé assure, exclusivement, des formations supérieures de premier cycle (licence) et/ou de second cycle (master) dans tous les domaines de formation à l'exclusion des sciences médicales.

Les programmes pédagogiques des offres de formation, élaborés selon le canevas du ministère de

l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, «doivent être en conformité avec l'objet et les missions de l'établissement privé», relève-t-on.

L'établissement privé «est soumis au contrôle administratif et pédagogique du ministère de l'Enseignement supérieur»

Le texte met l'accent sur le fait que «leurs contenus doivent veiller à l'application et au respect, notamment des valeurs nationales et des symboles de l'État tels que définis par la Constitution», et «ne doivent, en aucun cas, porter atteinte à l'unité, à la sécurité et à la défense nationales».

L'article 44 du chapitre 10 relatif au contrôle des établissements privés de formation supérieure stipule que l'établissement privé «est soumis au contrôle administratif et pédagogique du ministre chargé de l'Enseignement supérieur». On signale également que ce contrôle «peut être effectué avant, pendant ou après un cycle de formation donnée par une instance qui sera désignée par le ministre chargé de l'Enseignement supérieur».

Sur la base du rapport de cette instance, le ministre chargé de l'Enseignement supérieur peut décider du retrait de l'autorisation dans les cas de figure suivants : le non-respect des clauses du cahier des charges ; l'infraction à la réglementation en vigueur ; la reconversion ou le changement, partiel ou total, de la nature des activités ; la fermeture ou la cessation d'activité à l'initiative de la personne morale. Enfin, la réouverture de l'établissement est assujettie à une nouvelle demande de délivrance de l'autorisation de création d'un établissement privé et d'un nouveau dossier dans un délai de 30 jours, à compter de la date de sa saisine, pour régulariser sa situation. En cas de récidive, l'autorisation est immédiatement et définitivement retirée. Le retrait de l'autorisation est, dans tous les cas, prononcé sans préjudice des droits, que les étudiants en cours de formation et des droits des enseignants contractuels feront prévaloir aux torts de l'établissement.

Soraya Guemouri

CRÉATION D'UNIVERSITÉS PRIVÉES

Les conditions définies

- Le cahier des charges précise qu'«il est autorisé de créer des universités privées dans tous les domaines, sauf les sciences médicales, et que seuls les licences et masters y sont délivrés».

Les règles et conditions régissant la création d'un établissement d'enseignement supérieur ont été définies par un arrêté publié au dernier *Journal officiel*. Pour créer une université privée, il est nécessaire de satisfaire, dans le fond et dans la forme, à toutes les conditions citées dans le cahier des charges pour bénéficier d'une autorisation temporaire d'exercice.

Cet arrêté précise qu'il est «autorisé de créer des universités privées dans tous les domaines sauf les sciences médicales et que seuls les licences et masters y sont délivrés». Parmi ces conditions, il est cité que l'établissement privé doit justifier d'un capital social égal au moins au capital social exigé par la réglementation en vigueur en matière de création de société par actions, soit un million de dinars.

La personne morale habilitée à représenter l'établissement privé doit jouir d'une notoriété sociale, scientifique, culturelle et managériale irréprochable, être de nationalité algérienne, être titulaire d'un doctorat ou d'un diplôme lui ouvrant droit au grade de maître assistant de l'enseignement supérieur, justifier d'une expérience professionnelle de dix années au moins dans des activités d'enseignement et de formation supérieures en rapport avec l'objet de l'établissement privé et, bien évidemment, il doit jouir de ses droits civiques. D'ailleurs, pour ce dernier point, le dossier devant être présenté doit absolument inclure le casier judiciaire du

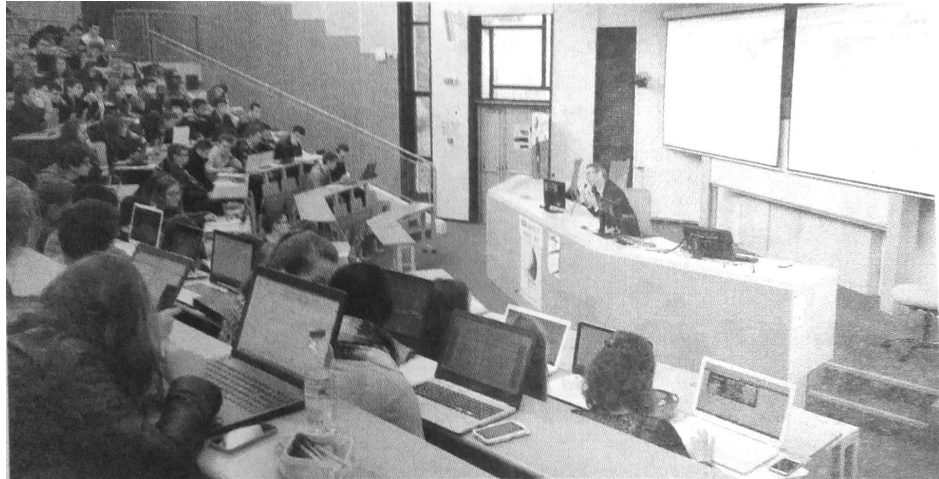


PHOTO : D. R.

Le flou plane toujours sur les instituts privés qui existent déjà et dont les diplômes ne sont pas reconnus

propriétaire de l'université privée et de celui qui la représentera. Le ministre de l'Enseignement supérieur publie, à chaque rentrée universitaire, la liste des établissements privés autorisés à assurer une formation supérieure et la liste des spécialités enseignées. Les établissements d'enseignement supérieur privés étrangers obéissent aux dispositions de l'article 43 bis 3 de la loi n°99-05, qui subordonne l'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure étranger à la ratification d'un accord bilatéral entre le gouvernement algérien et celui du pays concerné. Toute coopération avec des établissements étrangers doit également être notifiée au ministre de l'Enseignement supérieur et pourrait éventuellement faire l'objet d'autorisation préalable. L'établissement privé

est soumis au contrôle administratif et pédagogique du ministre de l'Enseignement supérieur, qui peut être effectué à tout moment de l'année universitaire. Le retrait de l'autorisation, comme l'indique l'article 46 de l'arrêté en question, ne peut être fait que par le ministre de l'Enseignement supérieur sur la base du rapport de la commission de contrôle en cas de non-respect des clauses du cahier des charges, d'infraction à la loi en vigueur, de la reconversion ou du changement partiel ou total de la nature des activités, de la fermeture ou la cessation d'activité à l'initiative de la personne morale.

La réouverture de l'établissement doit être assujettie à une nouvelle demande d'autorisation. En cas de récidive, l'autorisation est immédiatement et définitivement retirée. Si ce nouveau texte fixe

les conditions de création d'universités privées, le flou plane toujours sur les instituts privés qui existent déjà et dont les diplômes ne sont pas reconnus ou encore les instituts dépendant normalement de la formation professionnelle mais qui délivrent des diplômes d'une équivalence universitaire.

Dans sa dernière sortie, le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Tahar Hadjar, qui avait annoncé l'existence de quatre demandes d'autorisation, mais ces dossiers sont incomplets, a exprimé la volonté politique de régulariser la situation des établissements privés qui activent sans agrément afin que les diplômes qu'ils délivrent soient reconnus. Comment ? Nous n'avons obtenu aucune réponse du ministère. **Asma Bersali**

APRÈS DES ANNÉES DE PROTESTATION Les titulaires de DEUA enfin «reclassifiés»

Les titulaires d'un diplôme bac+3 d'études universitaires appliquées (DEUA) viennent d'être réhabilités dans la catégorie des diplômés universitaires ayant un bac et trois années d'études universitaires, par la direction générale de la Fonction publique. Un décret publié avant-hier vient de mettre fin, en partie, à une injustice de cette direction, classant des milliers de travailleurs et fonctionnaires à un grade inférieur avec les conséquences que cela implique sur le salaire et la carrière. Le nouveau décret exécutif classe les titulaires de DEUA à la catégorie 11 du groupe A, comme réclamé depuis plusieurs années. Les titulaires d'un DEUA occupant des postes dans des entreprises publiques, dont Sonelgaz et Sonatrach, étaient privés de promotion et subissaient «une injustice salariale compa-

rés à leurs collègues occupant les mêmes postes», a dénoncé à maintes reprises le collectif des titulaires de DEUA, qui a mené des mouvements de protestation pendant plusieurs années. Formés en majorité durant les années 1990, les titulaires de ce diplôme sont souvent confondus avec les diplômés des centres de formation professionnelle qui, eux, ne sont pas titulaires du baccalauréat. Avant le décret de 2014, les textes régissant la Fonction publique ne reconnaissaient pas le DEUA en tant que diplôme universitaire. Dans un communiqué publié par le collectif des titulaires de DEUA, plusieurs anomalies sont pointées, comme la non-prise en compte de l'effet rétroactif et de l'expérience professionnelle des fonctionnaires dans la promotion.

F.A.

BOUMERDÈS

Marche et protestation des étudiants de l'Inelec

■Après les étudiants de l'Institut des hydrocarbures qui poursuivent leur protestation entamée il y a plus de trois semaines pour exiger des emplois, ce sont les étudiants de l'Institut national d'électronique et de génie électrique (Inelec) qui sont montés au créneau pour dénoncer leur rattachement à l'université M'hammed-Bouguerra. Les étudiants de cet institut, dont l'enseignement est assuré en anglais, revendiquent également le changement de l'intitulé de leur diplôme et le gel des conventions de formation et de partenariat avec les en-

treprises privées comme ils dénoncent le manque d'effectifs des enseignants, le manque de places pédagogiques et d'équipements au niveau des laboratoires de l'institut. Les étudiants, qui ont organisé une marche dans les principales artères de la ville de Boumerdès, ont brandi de nombreuses banderoles sur lesquelles ils dénoncent le silence du ministère de tutelle. Les protestataires se disent déterminés à poursuivre leur manifestation jusqu'à l'aboutissement de leurs revendications.

M. T.

ILS RÉCLAMENT L'AMÉLIORATION DES CONDITIONS PÉDAGOGIQUES

Les étudiants en pharmacie protestent

Les étudiants en pharmacie protestent depuis quelques jours à travers plusieurs wilayas du pays. A Alger, Boumerdès, Constantine, Béjaïa, Tlemcen, Blida ou encore Ouargla, la colère de ces étudiants est synchronisée et étendue au niveau géographique.

LES MANIFESTANTS réclament l'amélioration de leur situation pédagogique et socio-professionnelle relative à leur carrière professionnelle. Parmi leurs revendications, l'on cite la révision à la hausse du nombre de postes de résidanat avec une priorité aux pharmaciens des différentes spécialités, à l'instar de la pharmacie clinique, ainsi que la création de nouvelles spécialités, notamment la pharmacie industrielle. Ils revendiquent aussi une diminution du nombre de places pédagogiques au sein des facultés de pharmacie en fonction des besoins du marché du travail. Les étudiants demandent en outre la

création du statut de pharmacien assistant et l'obligation pour les pharmacies d'officine de recruter les diplômés. D'autres protestataires ont ajouté qu'il est nécessaire que la tutelle pense au passage du 13^e au 16^e échelon sur la grille des salaires, surtout qu'actuellement, les étudiants en pharmacie font 6 ans d'études et non pas 5 ans. Les protestataires ont également appelé le gouvernement à penser à la retraite des pharmaciens d'officine avec l'instauration d'une formule de financement pour que le jeune pharmacien puisse acheter le fonds de commerce.

Feriel A.



Marche à l'université de Tizi Ouzou

DES DIZAINES d'étudiants en pharmacie, de l'Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou, ont marché, hier, dans les rues de la ville pour dénoncer les conditions précaires qui menacent leur avenir professionnel. À travers cette action de rue, les quelques 250 étudiants en pharmacie, ayant pris part à la marche d'hier, brandissant des banderoles où on peut lire «Tous solidaire, pharmaciens en colère», «SOS pharmaciens en colère», ont tenu aussi à exprimer leur mécontentement quant à «la politique» de «monopolisation et de squatage» de postes de pharmaciens au niveau des officines par de simples vendeurs. Les manifestants, qui ont marché de leur faculté jusqu'au siège de la wilaya, ont tenu également à dénoncer le «mépris affiché par le ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme

hospitalière à leurs revendications», notamment, celles liées à leur avenir professionnel. «Nous exigeons des postes de travail dignes, dès l'achèvement de nos études. Nous avons mené un cursus universitaire de 19 longues années, nous sommes la crème des bacheliers de l'Algérie et nous exerçons un métier noble. Alors nous exigeons l'attribution de postes de travail et rien de plus», a déclaré, une étudiante en 5^e année. D'après elle, leurs postes sont squattés par des personnes étrangères au secteur. «Nous sommes des professionnels de la santé et non pas des vendeurs. Alors nous demandons à ce que la prescription médicale soit servie par le pharmacien d'officine et non pas par un vendeur et qu'elle soit effectuée en présence du pharmacien assistant», a-telle dit. Dans leurs différentes prises de paroles, les

protestataires appellent l'intervention du premier responsable du secteur pour remettre de l'ordre dans la profession de pharmacien. «Nous refusons que des postes de travail destinés aux pharmaciens soient monopolisés par des biologistes ou autres».

C'est d'ailleurs dans ce sens que les étudiants en pharmacie ont rejeté le nombre de postes de spécialités qui leur ont été accordé et qui est de 18 seulement. Un nombre qu'ils jugent insignifiant par rapport au nombre de diplômés sortants, qui est de l'ordre de 250 chaque année. «Nous exigeons de revoir à la hausse le nombre de postes, dans les différentes spécialités en pharmacie», affirme un autre étudiant.

Z. C. Hamri

La Faculté des hydrocarbures, un chaudron

DÉCIDÉMENT, rien ne va plus à la faculté des Hydrocarbures de l'université M'hamed Bouguerra de Boumerdès (UMBB). Les étudiants protestataires ne lâchent pas prise. Ils ont décidé d'inscrire leur mouvement dans la durée malgré les promesses du ministre de l'Enseignement supérieur de prendre en charge leurs doléances. *«Cela fait près d'une dizaine de jours qu'une délégation a été reçue au ministère pour débattre de nos doléances, mais jusque-là, rien n'est encore fait pour concrétiser les promesses des responsables»*, nous dira un étudiant de fin de cycle en hydrocarbures. Avant-hier, les manifestants ont fait une démonstration de force en organisant un sit-in nocturne à proximité

tant, insatisfait comme tous ses camarades des réponses du ministre. Depuis le début de la semaine en cours, les manifestants ont organisé plusieurs actions de protestation, notamment un sit-in devant le siège de la wilaya et une grandiose marche sur les artères principales de la ville de l'ex-Rocher noir. *«Ils ne veulent pas nous écouter et prendre en charge nos doléances. Preuve en est l'absence de dialogue avec les responsables qui continuent à nous tourner leurs dos alors que nous exposons un sérieux problème qui concerne l'avenir des diplômés en hydrocarbures»*, nous dira un autre étudiant de fin de cycle.

Ce dernier ainsi que ses camarades de classe n'excluent pas la poursuite du mou-

vement jusqu'à satisfaction totale des revendications. L'UMBB, connu pour être un pôle universitaire d'excellence, connaît ces derniers jours des perturbations chroniques qui risquent de compromettre le cursus des étudiants. Dimanche dernier, des dizaines d'étudiants de l'Institut national d'électronique et de génie électrique (Inelec) ont organisé une marche au centre-ville pour réclamer la prise en charge de leurs revendications. Ils réclament entre autres le dégel des conventions de formation et partenariats entre leur institut et des entreprises privées et dénoncent également le rattachement de leur institut à l'université.

Amar Ouali

BLIDA

Les étudiants en Pharmacie poursuivent leur grève

Tahar Mansour

Depuis plusieurs jours déjà, les étudiants en Pharmacie de l'Université de Blida, sont en grève, à l'instar de leurs collègues, à travers l'ensemble des universités du territoire national, pour tenter d'obtenir des réponses à leurs revendications,

concernant leur avenir professionnel et l'assurance d'un emploi. Ils contestent l'augmentation du nombre d'étudiants admis dans la filière Pharmacie car, disent-ils : «il y aura trop de pharmaciens et alors nous aurons du mal à gérer une pharmacie de manière rentable sans parler de la qualité de l'enseignement que nous recevons et

qui a vu le niveau baisser, à cause, justement du trop grand nombre d'étudiants».

D'autres revendications sont présentées par les étudiants en Pharmacie qui comptent poursuivre leur mouvement afin d'obtenir gain de cause auprès des hautes autorités de l'Enseignement supérieur.

Le club «Le Jeune aviateur» à la rencontre des étudiants

Pour les amoureux de l'aviation, de l'aéronautique, pour les passionnés de la grande aventure aérienne, qu'ils soient étudiants en médecine, en sciences ou autres, nous leur disons soyez les bienvenus, venez goûter à la sensation unique de vous libérer de la pesanteur et de ses lois contraignantes», nous a déclaré, en substance, un jeune étudiant de l'Institut d'aéronautique de l'Université 'Saad Dahleb' de Blida, membre du Club 'Le Jeune aviateur' et l'un des organisateurs d'une

rencontre sur l'aviation, organisée à l'Auditorium de l'université.

La rencontre, encouragée par le recteur de l'université, Pr Mohamed-Tahar Abadlia, a attiré un nombre important d'étudiants, des jeunes filles et des jeunes hommes, qui écoutaient, très intéressés, la présentation de la journée par un spécialiste de l'Ecole d'aviation de Boumerdès, co-organisatrice de cet événement.

Selon notre interlocuteur, le but de cette rencontre est de vulgariser l'aéronautique, en général,

auprès des étudiants pour les amener à comprendre et à pratiquer ce sport particulier, en goûtant à la liberté de voler et d'effectuer des atterrissages réussis. Cette année, la grande surprise pour les visiteurs est la présence d'un simulateur de vol que les étudiants peuvent utiliser, en présence d'un moniteur et apprendre ainsi les rudiments de pilotage d'un avion, en ayant les mêmes sensations et en effectuant les mêmes gestes que sur un avion.

T. M.

Les conditions de création définies par un arrêté ministériel Feu vert pour l'université privée

Les conditions et règles générales de création et de fonctionnement d'un établissement privé assurant exclusivement des formations supérieures dans tous les domaines, à l'exclusion des sciences médicales, ont été définies par un arrêté ministériel publié dans le Journal officiel du 13 novembre 2016. La délivrance de l'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure se fait en deux étapes. Ainsi, il est délivré une autorisation de création temporaire d'un établissement privé, après satisfaction des conditions visées dans le cahier des charges et à l'issue d'un cycle complet de formation. Il est aussi relevé que la délivrance de l'autorisation de création d'un

établissement privé de formation supérieure ne concerne que l'établissement privé de formation supérieure d'origine, alors que «ses annexes et/ou filiales sont également tenues d'obtenir une autorisation de création dans les mêmes formes et les mêmes conditions».

L'arrêté précise que «l'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure étranger est subordonnée à la ratification un accord bilatéral entre le gouvernement algérien et le gouvernement du pays concerné». Dans les articles 11 et 12, il est prévu la création d'une commission ministérielle chargée d'examiner les demandes d'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure

et de se prononcer sur ces demandes dans un délai n'excédant pas trois (3) mois qui suivent la date de délivrance du récépissé de dépôt. Selon le texte, l'établissement privé «assure, exclusivement, des formations supérieures de premier cycle (licence) et/ou de second cycle (master) dans tous les domaines de formation à l'exclusion des sciences médicales».

Les programmes pédagogiques des offres de formation élaborés selon le canevas du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique «doivent être en conformité avec l'objet et les missions de l'établissement privé», précise-t-on. Le document insiste, à cet égard, que «leurs con-

tenus doivent veiller à l'application et au respect, notamment, des valeurs nationales et des symboles de l'Etat tels que définis par la Constitution» et «ne doivent, en aucun cas, porter atteinte à l'unité, à la sécurité et à la défense nationales». Sur le contrôle des établissements privés de formation supérieure, l'article 44 énonce que l'établissement privé «est soumis au contrôle administratif et pédagogique du ministre chargé de l'Enseignement supérieur», précisant que ce contrôle «peut être effectué avant, pendant ou après un cycle de formation donnée par une instance qui sera désignée par le ministre chargé de l'Enseignement supérieur».

SIDI BEL-ABBÈS

Des étudiants dans la rue

M. Delli

P lusieurs centaines d'étudiants en pharmacie de l'Université Djillali Liabés de Sidi Bel-Abbès sont descendus, hier, dans la rue dans une manifestation pacifique pour exprimer des revendications relatives à leur avenir. Les manifestants ont marché au milieu d'un imposant dispositif de sécurité de la faculté de médecine jusqu'au siège de la wilaya, avec des banderoles et des slogans, tout au long de l'itinéraire estimé à une dizaine de kilomètres. Sur les bande-

roles on lisait «SOS Pharmacie» avec des slogans pour interpeller le ministre de l'Enseignement supérieur. C'est le spectre du chômage à la fin du cursus universitaire qui est appréhendé par ces étudiants revendiquant des postes de travail stables dans le secteur public.

A priori, ces étudiants refusent de finir après 6 années d'étude à revendre des médicaments dans des officines. Les manifestants considèrent qu'ils sont lésés par rapport aux médecins et pourtant, avancent-ils, l'accès à cette spécialité est aussi condition-

né par des performances scolaires, à l'issue du Bac.

Parmi les revendications des futurs pharmaciens, la mise à niveau du grade avec les médecins avec la prise en considération dans les quotas attribués pour les postes de résidanat. A noter que les étudiants en pharmacie sont en grève depuis plus d'une semaine et ils ne comptent pas rejoindre les amphithéâtres de la faculté avant des négociations avec les pouvoirs publics. Il convient de signaler que la marche s'est déroulée dans le calme et sans le moindre incident.

Les conditions de création d'un établissement privé définies par un arrêté ministériel

Les conditions et règles générales de création et de fonctionnement d'un établissement privé assurant exclusivement des formations supérieures dans tous les domaines à l'exclusion des sciences médicales, ont été définies par un arrêté ministériel publié dans le *Journal officiel* du 13 novembre 2016. La délivrance de l'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure, se fait en deux étapes. Ainsi, il est délivré une autorisation de création temporaire d'un établissement privé, après satisfaction des conditions visées dans le cahier des charges, et à l'issue d'un cycle complet de formation. Il est aussi relevé que la délivrance de l'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure ne concerne que l'établissement privé de formation supérieure d'origine, alors que «ses annexes et/ou filiales sont également tenues d'obtenir une autorisation de création dans les mêmes formes et les mêmes conditions». L'arrêté précise que «l'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure étranger est subordonnée à la ratification d'un accord bilatéral entre le gouvernement algérien et le gouvernement du pays concerné». Dans les articles 11 et 12, il est prévu la création d'une commission ministérielle chargée d'examiner les demandes d'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure et de se prononcer sur ces demandes dans un délai n'excédant pas trois (3) mois qui suivent la date de délivrance du récépissé de dépôt. Selon le texte, l'établissement privé «assure, exclusivement, des formations supérieures de premier cycle (licence) et/ou de second cycle (master) dans tous les domaines de formation à l'exclusion des sciences médicales». Les programmes pédagogiques des offres de formation élaborés selon le canevas du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique «doivent être en conformité avec l'objet et les missions de l'établissement privé», précise-t-on. Le document insiste, à cet égard, pour que «leurs contenus doivent veiller à l'application et au respect, notamment, des valeurs nationales et des symboles de l'Etat tels que définis par la Constitution" et «ne doivent, en aucun cas, porter atteinte à l'unité, à la sécurité et à la défense nationales». Sur le contrôle des établissements privés de formation supérieure, l'article 44 énonce que l'établissement privé «est soumis au contrôle administratif et pédagogique du ministre chargé de l'Enseignement supérieur», précisant que ce contrôle «peut être effectué avant, pendant ou après un cycle de formation donnée par une instance qui sera désignée par le ministre chargé de l'Enseignement supérieur».

Agence

Oran

Tenue de la 25^e édition des «Webdays»

La 25^e édition des «Webdays» aura lieu du 30 novembre au 3 décembre à l'Ecole supérieure d'économie (ESE) d'Oran, a-t-on appris mardi auprès de l'ESE. Organisée à l'occasion de la 3^e édition de la Semaine mondiale de l'entrepreneuriat, cette édition traitera des thèmes : «Communication à 360°» et «Création d'entreprise», a indiqué la même source, affirmant que cette manifestation sera riche en événements scientifiques et technologiques. «Par leur contenu et objectifs, les webdays offrent des programmes rares et exceptionnels, avec une logistique appropriée aux besoins des étudiants et participants, ce qui représente une aubaine pour le club étudiant de l'ESE d'Oran», a expliqué la chargée de communication à l'Ecole supérieure d'économie. Cette édition est organisée en collaboration avec des spécialistes, des enseignants et du personnel administratif de l'ESE d'Oran, dans le but de contribuer au développement économique du pays par la création et l'innovation, a-t-elle ajouté. «Cette manifestation vise à voir les étudiants venir avec une idée et repartir avec un projet, car l'ESE œuvre à éveiller l'esprit d'entrepreneuriat chez les étudiants», souligne la même source.

Agence

Investissement local et développement économique La nécessaire clarification des positions

→ Le rendez-vous économique organisé hier mercredi par la Chambre de Commerce et d'Industrie Seybouse en collaboration avec l'université Badji-Mokhtar Annaba a connu une forte participation d'opérateurs économiques et d'investisseurs. Il s'agit de la 1^{re} conférence sur les nouvelles mesures pour le développement économique.

De toutes les régions d'Algérie, Annaba a été citée en exemple de par son potentiel industriel et commercial et sa démarche allant dans le sens d'une politique de reconversion. Cet aspect, entre autres, a été abordé par le secrétaire général de cette même wilaya Tewfik Mezhoud. Tout autant que le président de la CCI Azzedine Djouad et Amar Halaheem recteur de l'université, ce commis de l'Etat s'est longuement attardé sur les capacités économiques insoupçonnées dont dispose l'Algérie. Dans son intervention, Mme Chettab professeuse à l'université a parlé d'économie d'échelle de protection, des investissements stratégiques et de rendement croissant. Faisant référence à des statistiques établies par l'Agence Nationale de Développement de l'Investissement (ANDI), cette spécialiste en économie a parlé de la réduction des bénéfices à réinvestir à hauteur de 30% dans les investissements. La présence en force des opérateurs économiques, les



■ Mauvaise synergie entre les entrepreneurs et les institutions publiques (Photo : D.R.)

uns connus pour être d'importants investisseurs, les autres confrontés à des problèmes de démarrage de leur projet respectif. Il y avait aussi ceux qui font face à des perturbations. Comme actuellement l'entreprise publique Sider El-Hadjar, soumise depuis quelque temps à des tentatives de déstabilisation. Il reste néanmoins que les interventions ont été riches en enseignements. A l'image de celle de Mme Chettab. Cette enseignante universitaire s'est appesantie sur le potentiel existant ou récupéré ces dernières années sur le tissu industriel constitué de grosses sociétés. Il y a également celui des PME fragiles éparpillées un peu partout à travers le territoire national. L'ANDI a pratiquement été servie à toutes les sauces par les intervenants dans l'acte d'investir. C'est le cas en ce qui concerne la relation de l'investisseur avec l'administration, l'accès au fi-

nancement, les déclarations d'investissement, des secteurs d'activités les plus sollicités comme les transports, le BTP, les services, «dans toutes les régions d'Algérie, il y a un dynamisme dans la décision d'investir sauf à Annaba qui est censée disposer d'un potentiel industriel et moyens importants. Il n'y a pas de synergie entre les entrepreneurs et les institutions publiques», a affirmé Mohleddine Chiaha, directeur général IVPME. Ce cadre au long cours a parlé du business-plan préalable à tout projet d'investissement et la nécessité de la préparation du dossier y afférent. Les intervenants ont, majoritairement, dénoncé les maux qui rongent l'économie algérienne à l'ombre de la crise économique actuelle. Celle-ci, affirment plusieurs participants, n'a agi que comme un révélateur. Il ressort de divers éléments d'analyse qu'il y a une attractivité économique de

notre pays auprès des investisseurs étrangers. On a rappelé également que la décennie noire avec la crise politico-sécuritaire a beaucoup terni l'image du pays à l'extérieur. Des jeunes entrepreneurs étaient présents à cette première conférence. Ils se sont inquiétés du devenir des incubateurs d'entreprises innovantes liés à la recherche publique créés dans le cadre d'un appel à projets. Leur mission première est de favoriser l'émergence et la concrétisation de projets de création d'entreprises innovantes valorisant les compétences. Tout aussi abordés, les projets issus des laboratoires de recherche publique. Le professeur Youcef Benabdallah professeur à ENNSA Alger est intervenu pour parler de fiscalité locale, comment mobiliser l'ensemble de la société pour l'investissement, le développement local, le système d'incitation et de gouvernance. Ce n'est certainement pas un hasard si en un lieu proche de cette 1^{re} conférence un spécialiste de la finance et de l'économie le Pr Bachir Mazouz était à l'Ecole Supérieure des Sciences de Gestion. Il devait expliquer aux étudiants ce qu'est le management public. C'est sur ce même thème qu'il s'adressera jeudi, aux enseignants universitaires et aux opérateurs économiques. Il le fera en présence d'un autre as de la finance et de l'économie qu'est le Pr Abdelatif Benachenhou. Ce dernier présentera son dernier ouvrage, le 40^e qu'il a écrit sur la finance et l'économie.

A. Djabali

OUVERTURE DES UNIVERSITÉS PRIVÉES

Les sciences médicales exclues

LA DÉLIVRANCE de l'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure se déroulera en deux étapes.

■ MASSIVA ZEHRAOUI

Les patrons ne formeront pas de médecins. Les sciences médicales sont exclues du secteur du privé. D'après un arrêté ministériel publié le 13 novembre 2016 au *Journal officiel*, l'ouverture d'une université privée sera autorisée. Dans cet arrêté sont définies les conditions et les règles générales de création et de fonctionnement d'un établissement privé. Il est spécifié que cet établissement assurera des formations dans tous les domaines à l'exception des sciences médicales. Selon cet arrêté, la délivrance de l'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure se déroulera en deux étapes. D'après l'article 3 du texte, une autorisation de création temporaire d'un établissement privé sera délivrée, après satisfaction des conditions visées dans le cahier des charges, et à l'issue d'un cycle complet de formation.

Le même arrêté précise que la délivrance de cette autorisation ne concerne que l'établissement privé de formation supérieure d'origine alors que « ses annexes et/ou filiales sont également tenues d'obtenir une autorisation de création dans les mêmes formes et les mêmes conditions ». Il est également détaillé que « l'autorisation de création d'un établissement privé de formation supé-

rieure étranger est subordonnée à la ratification un accord bilatéral entre le gouvernement algérien et le gouvernement du pays concerné ». L'établissement privé est soumis au contrôle administratif et pédagogique du ministre chargé de l'Enseignement supérieur » note l'article 44 en précisant que « peut être effectué avant, pendant ou après un cycle de formation donnée par une instance qui sera désignée par le ministre chargé de l'Enseignement supérieur ». Pour ce qui est de l'étude des demandes d'autorisation de création d'un établissement privé, il est relevé dans le document que les articles 11 et 12 prévoient la création d'une commission ministérielle chargée à cet effet, elle se prononcera sur ces demandes trois mois après la délivrance du récépissé de dépôt. Concernant les programmes pédagogiques, le texte précise qu'ils « doivent être en conformité avec l'objet et les missions de l'établissement privé ». S'agissant du contenu de ces programmes « leurs contenus doivent veiller à l'application et au respect, notamment, des valeurs nationales et des symboles de l'Etat tels que définis par la Constitution ». Selon cet arrêté l'établissement privé « assure, exclusivement, des formations supérieures de premier cycle (licence) et/ou de second cycle (master) dans tous les domaines de formation à l'exclusion des sciences médicales ».

M. Z.

TIZI-OUZOU Les étudiants en pharmacie à nouveau dans la rue **Marche et sit-in devant la wilaya**

Les étudiants en pharmacie poursuivent leur grève enclenchée depuis le 22 novembre dernier au niveau national, en organisant une nouvelle action de protestation, hier matin. Ils étaient très nombreux à battre le pavé de la faculté de médecine de l'université Mouloud Mammeri en direction du siège de la wilaya de Tizi-Ouzou pour soumettre leur plateforme de revendications au premier magistrat de la wilaya. Tout au long du trajet, les étudiants en pharmacie ont crié leur ras-le-bol : «Tous solidaires, les pharmaciens en colère !». Sur place, un membre du comité des étudiants fait part des motivations de leur mouvement. «Nous sommes huit

départements au niveau national à faire grève et à marcher vers le siège de la wilaya. Il est à rappeler qu'une action similaire a été organisée, le 23 novembre dernier, vers la DSP, et une autre le 24 novembre vers le conseil de l'ordre des pharmaciens, sis à Krim Belkacem, à la nouvelle-ville de Tizi-Ouzou. À leur arrivée devant le siège de la wilaya, une délégation a été reçue par le représentant du wali, en l'occurrence M. Fellahi, auquel une plateforme de revendications qui résume les différents problèmes que rencontrent les pharmaciens a été remise. Parmi les points revendiqués, on citera, entre autres, «l'augmentation du nombre des

résidents, la révision de la formule des installations des officines, la révision des réformes, la réduction du nombre de nouveaux étudiants». Au cours de cette entrevue, M. Fellahi a promis aux membres de la délégation de transmettre leur plateforme de revendications au wali, qui sera ensuite transmise au ministère de l'Intérieur et des collectivités locales qui se chargera à son tour de la transmettre respectivement au ministère de la Santé et de l'enseignement supérieur. Les manifestants se sont dispersés dans le calme.

Nadia Rahab

UNIVERSITÉ DE BOUIRA Faculté des sciences humaines

C'est la reprise des cours

Après quatre journées de grève, les étudiants de la faculté des sciences humaines et sociales de l'université Akli Mohand-Oulhadj de Bouira, ont repris, hier, les cours. La reprise a été entérinée suite à une réunion qui s'est tenue, avant-hier et qui a regroupé les représentants des étudiants, le doyen et les trois chefs départements de cette faculté. Selon un communiqué diffusé par le comité de cette faculté, «les responsables ont répondu favorablement à l'ensemble des revendications des étudiants». Pour rappel, les étudiants de cette faculté ont déclenché, samedi dernier, un mouvement de grève «illimitée» et ont soulevé un ensemble de revendications, essentiellement liées à l'amélioration de leur condition de scolarisation. Parmi les revendications soulevées par les étudiants, on citera le droit de stage pratique pour les étudiants en fin de cycle des départements de journalisme, psychologie et de philosophie.

Les grévistes ont réclamé également le droit des étudiants de la troisième année licence à l'élaboration d'un mémoire de fin d'étude, ainsi que le versement des primes de stages pour les étudiants de la première année Master, bloqués, selon eux, depuis l'année

dernière.

L'année enfin entamée à la faculté de droit !

Bloquée par un groupe d'étudiants depuis le mois de septembre dernier, la faculté de droit de l'université de Bouira, n'a toujours pas entamé sa rentrée universitaire, même les examens de rattrapage n'ont pas été organisés, en raison de ce blocage. Pour rappel, ce groupe d'étudiants adhérant au syndicat UNEA, ont entamé cette action, pour réclamer la tenue d'une nouvelle session de délibération de l'année dernière, pénalisant ainsi des milliers d'étudiants de cette faculté. Après plus de trois mois de blocage, le recteur a fini par réagir en organisant plusieurs rencontres, la semaine dernière, avec les étudiants et les enseignants. Des rencontres qui se sont soldées par un accord avec les étudiants et les enseignants pour l'organisation des examens de rattrapage dès la semaine prochaine, ainsi que l'ouverture des inscriptions pour les étudiants retardataires pour une durée d'une semaine.

O. K.

BÉJAÏA Séminaire interdisciplinaire sur l'enseignement inclusif

Une quinzaine de communications au programme

Samedi et dimanche prochains, l'auditorium du campus d'Aboudaou abritera un séminaire interdisciplinaire sous le thème «L'enseignement inclusif pour l'intégration sociale en Algérie: réalités et perspectives à la lumière des expériences aguerries». Répartie en quatre séances et deux ateliers, cette rencontre se veut un moyen de dévoiler les conditions dans lesquelles vivent certaines franges de la société. D'ailleurs, les organisa-

teurs ont souligné que cet important événement est organisé à l'occasion de la Journée internationale de l'handicap, célébrée le 5 décembre de chaque année. Les dimensions théoriques et les expériences pratiques dans l'enseignement inclusif, l'expérience des CASAM des universités algériennes, un regard critique sur l'enseignement inclusif en pratique et, enfin, l'enseignement inclusif en Algérie : des valeurs locales et des

modèles universels sont les thèmes des quatre séances, durant lesquelles interviendront une quinzaine de communicants. Concernant les deux ateliers programmés sur les pratiques intégratives et inclusives par les associations avec leurs réalisations, leurs innovations et les obstacles rencontrés, il y aura la participation de six présidents et représentants d'associations de défense des droits des handicapés.

A Gana

Université Akli Mohand Oulhadj

Le problème de transport persiste

Rien ne semble aller au mieux à l'université Akli Mohand Oulhadj de Bouira, où la crise du transport universitaire continue à susciter colère et indignation des étudiants de différentes communes et localités de la wilaya. Ainsi, ce sont les étudiants de la localité de Taliouine, relevant de la commune de Lakhdaria (ex-Palestro), 40Km à l'Ouest du chef-lieu de la wilaya de Bouira, qui se sont insurgés contre le manque du transport universitaire. En effet, lundi dernier, aux environs de 16 heures, ils ont empêché une douzaine de bus universitaires de quitter le campus de ladite université. Un blocage qui a duré presque une heure et a retardé la sortie habituelle des bus. A travers cette action de contestation, les étudiants de Taliouine réclament un bus qui assurera leur transport vers leur localité. D'après les étudiants protestataires rencontrés sur les lieux, leur situation ne fait qu'empirer et ce, au vu et au su des responsables de la DOU. Pour rappel, les étudiants résidant à Bir Ghablou, au sud de la wilaya avaient recouru à ce genre d'action en retardant la sortie des bus du transport universitaire du campus jeudi dernier. Ces étudiants ont reçu des promesses de la DOU quant à la prise en charge du problème du transport. Des promesses qui attendent toujours d'être concrétisées. Il est utile de préciser aussi qu'il y a quelques semaines de cela, plus précisément à la rentrée universitaire, ce sont les étudiants résidant à El Esnam, à l'Est de Bouira, qui se sont élevés pour réclamer la mise en place d'une desserte vers la commune. Les étudiants d'El Esnam éprouvaient les pires difficultés à trouver une place dans les bus en provenance des localités de l'Est transitant par leur localité. Pour rallier le chef-lieu de wilaya, des dizaines d'étudiants ont souvent eu recours au transport privé en faisant appel à leurs propres moyens. Après plusieurs réclamations, ces étudiants ont fini par avoir gain de cause. Depuis la rentrée universitaire, pratiquement chaque semaine, des étudiants posent le problème du manque de transport en exigeant à ce que des dessertes soient assurées vers leurs localités respectives. La DOU en a-t-elle les moyens pour satisfaire toutes ces demandes ? Visiblement oui, puisqu'à chaque fois que le problème est soulevé, des moyens de transport sont mis à la disposition des étudiants. Cela suppose qu'il y a plutôt une mauvaise répartition de ces moyens.

Aziz C.

Enseignement supérieur

Les conditions de création d'un établissement privé définies

■ Les conditions et règles générales de création et de fonctionnement d'un établissement privé assurant exclusivement des formations supérieures dans tous les domaines à l'exclusion des sciences médicales, ont été définies par un arrêté ministériel publié au Journal officiel du 13 novembre 2016.

Par Hasni T.

La délivrance de l'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure se fait en deux étapes. Ainsi, il est délivré une autorisation de création temporaire d'un établissement privé, après satisfaction des conditions visées dans le cahier des charges et à l'issue d'un cycle complet de formation. Il est aussi relevé que la délivrance de l'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure ne concerne que l'établissement privé de formation supérieure d'origine, alors que «ses annexes et/ou filiales sont également tenues d'obtenir une autorisation de création dans les mêmes formes et les mêmes conditions». L'arrêté précise que «l'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure étranger est subordonnée à la ratification un accord bilatéral entre le gouvernement algérien et le gouvernement du pays concerné». Dans les articles 11 et 12, il est prévu la création d'une commission ministérielle chargée d'examiner les demandes d'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure et de se prononcer sur ces demandes dans un délai n'excédant pas trois mois qui suivent la date de délivrance du récépissé de dépôt. Selon le texte, l'établissement privé «assure, exclusivement, des formations supérieures de premier cycle (licence) et/ou de second cycle (master) dans tous les domaines de formation à l'exclusion des sciences médicales». Les programmes pédagogiques des offres de formation, élaborés selon le canevas du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, «doivent être en conformité avec l'objet et les missions de l'établissement privé», précise-t-on. Le

document insiste, à cet égard, que «leurs contenus doivent veiller à l'application et au respect, notamment, des valeurs nationales et des symboles de l'Etat tels que définis par la Constitution» et «ne doivent, en aucun cas, porter atteinte à l'unité, à la sécurité et à la défense nationales». Sur le contrôle des établissements privés de formation supérieure, l'article 44 énonce que l'établissement privé «est soumis au contrôle administratif et pédagogique du ministre chargé de l'Enseignement supérieur», précisant que ce contrôle «peut être effectué avant, pendant ou après un cycle de formation donnée par une instance qui sera désignée par le ministre chargé de l'Enseignement supérieur».

H. T./APS



Ph.D. R.

PAR ARRÊTÉ MINISTÉRIEL PUBLIÉ AU JOURNAL OFFICIEL

Les conditions de création d'un établissement d'enseignement supérieur privé fixées

Par

Chahira Cheref

Les conditions et règles générales de création et de fonctionnement d'un établissement privé assurant exclusivement des formations supérieures dans tous les domaines, à l'exception des sciences médicales, ont été définies par un arrêté ministériel publié au *Journal officiel*. L'article 35 du texte précise que l'établissement privé assure, exclusivement, des formations supérieures de premier cycle (licence) ou de second cycle (master).

L'article 3 de cet arrêté précise que l'autorisation de création d'un établissement privé de formation supérieure se fait en deux étapes. La première étape concerne la délivrance d'une autorisation de création temporaire d'un établissement privé, après satisfaction des conditions visées dans le cahier des charges, et à l'issue d'un cycle complet de formation. Il est aussi indiqué que la délivrance de l'autorisation de création ne concerne que l'établissement privé de formation supérieure d'origine, ses annexes et filiales étant également tenues d'obtenir une autorisation de création dans les mêmes formes et les mêmes conditions. L'arrêté précise que l'autorisation de création d'un établissement privé de for-



mation supérieure étranger est, elle, subordonnée à la ratification un accord bilatéral entre le gouvernement algérien et le gouvernement du pays concerné.

Les articles 11 et 12 du texte de loi mettent l'accent sur la création d'une commission ministérielle chargée d'examiner les demandes d'autorisation. La commission se prononce sur ces demandes dans un délai n'excédant pas trois mois qui suivent la date de délivrance du récépissé de dépôt. Concernant les pro-

grammes pédagogiques des offres de formation qui doivent être élaborés selon le canevas du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, l'article 36 stipule qu'ils doivent être en conformité avec l'objet et les missions de l'établissement privé. Les programmes pédagogiques doivent veiller à l'application et au respect, notamment, des valeurs nationales et des symboles de l'Etat tels que définis par la Constitution et ne doivent, en aucun cas, porter atteinte à l'unité, à la sécurité et à la

défense nationale, précise l'arrêté.

S'agissant du contrôle des établissements privés de formation supérieure, l'article 44 explique qu'ils sont soumis au contrôle administratif et pédagogique du ministre chargé de l'enseignement supérieur. Le contrôle peut être effectué avant, pendant ou après un cycle de formation donné par une instance qui sera désignée par le ministre chargé de l'Enseignement supérieur.

C. C.

TIZI OUZOU

Des étudiants en pharmacie réclament davantage d'emplois

LE COMITÉ des étudiants du département de pharmacie de l'université Mouloud-Mammeri de Tizi Ouzou a mené, hier, une action de protestation pour réclamer davantage d'emplois une fois finie la formation des étudiants, a-t-on constaté. Pour appuyer cette revendication principale, les étudiants ont organisé une marche ponctuée par un sit-in devant le siège de la wilaya. L'action s'inscrit dans le cadre d'un mouvement national de protestation auquel avait appelé la coordination nationale des étudiants en pharmacie qui observe depuis une semaine une grève illimitée dans neuf départements de pharmacie sur les dix existants à travers le pays. Le comité local de Tizi Ouzou a axé cette demande sur l'ouverture de postes d'emploi au profit des diplômés du département de pharmacie, selon un membre du comité des étudiants qui a requis l'anonymat. *«Chaque année, une moyenne de 200 étudiants obtiennent leur diplôme de pharmacien et seulement 20%*

d'entre eux arrivent à décrocher un travail. Nos emplois sont occupés par des personnes non formés dans le domaine mais qui sont recrutées par les officines pour des considérations injustifiées», a-t-il observé. Les étudiants contestent également l'augmentation des effectifs du département dont le nombre dépasse actuellement les 1 000, ce qui a engendré une surcharge de la structure et l'ouverture d'un bloc pour les étudiants en 1^{re}, 2^e et 3^e année de médecine et pharmacie au pôle universitaire de Tamda pour assurer le bon déroulement des cours. Contacté par l'APS, le recteur de l'université Mouloud-

Mammeri, le Pr Ahmed Tessa, a indiqué qu'il a tenu une séance de travail avec les représentants du comité des étudiants en pharmacie et s'est engagé à apporter des *«solutions progressives»* aux problèmes soulevés, notamment ceux liés à la réhabilitation et la remise à niveau de la faculté de médecine qui renferme le département de pharmacie. Il a également proposé aux responsables du département, à leur tête le doyen, de mener des démarches auprès des acteurs économiques activant dans le domaine de la pharmacie et de la médecine, en vue de permettre l'intégration d'un maximum d'étudiants en vue

d'y accomplir leur stage pratique. Concernant les insuffisances en matière d'équipement et moyens pédagogiques nécessaires au bon déroulement de la scolarité, le recteur s'est engagé à y remédier *«au fur et à mesure, en fonction des moyens dont dispose l'université dans le seul objectif d'éviter des perturbations et assurer une année universitaire sereine»*. Le Pr Tessa a enfin réitéré sa disponibilité à débattre de tous les problèmes posés par les étudiants qu'il considère comme *«des partenaires incontournables»* dans la gestion de l'université et son épanouissement sur les plans scientifique et pédagogique. **APS**

L'autonomie pédagogique de l'IGEE revendiquée

Des étudiants de l'Institut de génie électrique et électronique (Igee), relevant de l'Université M'hamed-Bougouera de Boumerdès, ont organisé, hier, une marche pour revendiquer *«l'autonomie pédagogique»* de leur établissement. Selon les représentants du mouvement de protestation, qui dure depuis une dizaine de jours, les étudiants en arrêt de cours revendiquent le *«détachement de l'Igee de la tutelle pédagogique et organisationnelle de l'université»*. D'autres revendications exigent de *«ne pas associer des étudiants issus d'autres facultés aux stages pratiques de fin d'année»* réservés aux étudiants de l'Igee, parallèlement à la mise en place de conventions de partenariat avec des entreprises nationales et étrangères pour les diplômés de l'institut puissent terminer leurs stages pratiques.